

المراقب الاقتصادي

عدد رقم 4 - كانون الأول 1998



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني

معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) مؤسسة وطنية مستقلة غير ربحية تقوم باعداد ابحاث تطبيقية في القضايا الاقتصادية وابعادها الاجتماعية وتحليل السياسات التنموية الفلسطينية. تأسس المعهد عام 1994.

المراقب الاقتصادي يصدر عن وحدة مراقبة الاقتصاد في ماس، وقد تم انشاء هذه الوحدة بمنحة من مؤسسة فورد ومنحة مكملة من مركز البحوث للتنمية الدولية (كندا).

المحرر: اسامة حامد

المحررون المشاركون: عمر عبد الرازق

سامية البطمة

مشاركون آخرون في البحث (هذا العدد)

ليلي فرسخ، باحث مشارك

فوزي ارشيد، باحث مساعد

حسن لدادوة، باحث مساعد

محمد خليفة، باحث مساعد

الانتاج

التحرير اللغوي: كارن مان

التنسيق الفني: ليينا عبد الله

حقوق الطبع

© 1998 معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص. ب. 19111، القدس و ص. ب. 2426، رام الله

تلفون: +972-2-298-7053/4

فاكس: +972-2-298-7055

بريد الكتروني: MAS@planet.edu

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب او اختزان مادته بطريقة الاسترجاع او نقله على أي وجه بأي طريقة كانت الكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك الا بموافقة معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

للحصول على نسخ

الاتصال مع المدير المالي والاداري في المعهد على العنوان المبين اعلاه.

تم تمويل هذا العدد من المراقب الاقتصادي من قبل مؤسسة فورد

ومركز البحوث للتنمية الدولية (كندا) ومؤسسة التنمية الدولية السويدية (سيدا)

كانون اول، 1998

تقديم

يشكل رصد التطورات في بيئة السياسات الاقتصادية وفي أداء الاقتصاد الفلسطيني، واصدار تقارير دورية حولها، أحد المهام الرئيسية لمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس.

ويستهدف ماس من وراء اصدار دورية "المراقب الاقتصادي" نصف السنوية، اعطاء صورة دقيقة حول أبرز وأحدث تلك التطورات، والتبصير باتجاهاتها الرئيسية. وذلك من أجل تعزيز الوعي العام وتشجيع الحوار الوطني حول أفضل السبل للنهوض بالأداء الاقتصادي الوطني على المستويين الكلي والقطاعي.

ورغم أن العدد الرابع من المراقب الاقتصادي قد تضمن مؤشرات جديدة لم يسبق تناولها في الأعداد الثلاثة السابقة حول قطاع الخدمات والمالية العامة. إلا أن ماس يدرك الحاجة الماسة الى تطوير المراقب الاقتصادي، سواء من حيث درجة الشمولية أو من حيث مستوى التحليل.

وفي هذا الاطار، يخطط المعهد الى أن يتضمن العدد الخامس من المراقب الاقتصادي، تغطية أشمل لأهم التطورات الخارجية والداخلية ذات الأثر على أداء الاقتصاد الفلسطيني. كما يأمل أن يتضمن أيضا تحليلا للتطورات في قطاع التجارة الفلسطيني، الذي لم يتسن تغطيته حتى الآن رغم أهمية دوره، وذلك بسبب استمرار الافتقار الى بيانات دقيقة وموثوقة.

ويتطلع ماس الى أن تتمكن وحدة المراقب الاقتصادي، بالتعاون مع دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، من توفير سلسلة زمنية مناسبة من البيانات الاحصائية حول المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، تتيح الفرصة مستقبلا للقيام بعملية التنبؤ والتنبية المبكر الى التطورات الاقتصادية المتوقعة، لمساعدة صانعي القرار على المستويين الرسمي والأهلي على انتهاج السياسات واتخاذ القرارات الاقتصادية الملائمة.

وسيعمد ماس انطلاقا من هذا العدد، الى عقد ورشة عمل عامة، يأمل أن يشارك بها أكبر عدد من صانعي القرار في القطاعين الرسمي والأهلي، ومن الباحثين والأكاديميين، بغية تقييم العدد الرابع من "المراقب الاقتصادي" والاسهام في التخطيط لتطوير الأعداد القادمة.

ويسعدني بصفتي مديرة للمعهد أن أعتتم هذه الفرصة للاعراب عن فائق التقدير لكافة المؤسسات والأفراد الذين أسهموا في المساعدة بالبيانات والمقترحات لاعداد العدد الرابع من المراقب الاقتصادي. كما أتوجه بالشكر والتقدير لفريق البحث الذي أشرف على اعداده.

وأتقدم كذلك بالشكر والعرفان لكل من مؤسسة فورد، ومركز البحوث للتنمية الدولية /كندا، ومؤسسة التنمية الدولية السويدية (سيدا)، اللذين قدموا الدعم المالي لوحدة المراقب الاقتصادي.

د. غانية ملحيس

مديرة المعهد

ماس - المراقب الاقتصادي

عدد رقم 4 - 1998

المحتويات

1	المُلخَص
3	1. البيئة الاقتصادية
3	1-1 المعوقات الاسرائيلية
3	2-1 انخفاض سعر صرف الشيكل
5	3-1 البيئة القانونية
6	4-1 البنية التحتية
6	2. التطورات القطاعية
6	1-2 قطاع الخدمات
8	2-2 القطاع السياحي
9	3-2 قطاع الانشاءات
9	3- العمل
9	1-3 المشاركة في القوى العاملة والعمالة
10	2-3 التشغيل في الاقتصاد المحلي
10	3-3 العاملون في إسرائيل والمستعمرات الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية
12	4-3 البطالة
12	5-3 الأجور
13	4- الأسعار
14	5- المالية العامة
14	1-5 الموازنة الحكومية لعام 1998
14	2-5 النفقات الفعلية
15	3-5 الإيرادات الفعلية
16	6- المؤسسات المالية
16	1-6 البنوك التجارية
19	2-6 السوق المالي
21	المراجِع
23	ملحق احصائي

الجداول

الجداول المرفقة بالنص

- جدول 1-1: حصة البنية التحتية من المساعدات الفعلية للدول المانحة 6
- جدول 1-2: تشغيل النساء في قطاعات فرعية من قطاع الخدمات: 1996 7
- جدول 1-5: النفقات الفعلية خلال النصف الاول من عامي 1997 و 1998 15
- جدول 2-5: الايرادات الفعلية خلال النصف الاول من عامي 1997 و 1998 16

جداول الملحق الاحصائي

- جدول A1: الاراضي المصادرة في الضفة الغربية وقطاع غزة [23]
- جدول A2: ايام الاغلاقات [24]
- جدول A3: مساحة الابنية الجديدة المرخصة في الضفة الغربية وقطاع غزة (بالاف الامتار المربعة) [25]
- جدول A4: عدد السياح الوافدين الى بيت لحم [26]
- جدول A5: إحصائيات الفنادق في الضفة الغربية وقطاع غزة [27]
- جدول A6: الارقام القياسية للاسعار ومعدلات تغيرها الشهرية للفترة من كانون ثان 1996 - حزيران 1998 [28]
- جدول A7: أسعار الصرف والتغير في القوة الشرائية للفترة من كانون اول 1996 - حزيران 1998 [29]
- جدول A8: مساهمة المجموعات السلعية الاساسية في التضخم في الضفة الغربية وقطاع غزة كانون اول 1996 - حزيران 1998 [30]
- جدول A9: توزيع العمالة الفلسطينية بين الاقتصاد الاسرائيلي والاقتصاد المحلي [31]
- جدول A10: توزيع العاملين الفلسطينيين على القطاعات الاقتصادية [32]
- جدول A11: توزيع الفلسطينيين العاملين في اسرائيل والمستعمرات الاستيطانية حسب القطاع الاقتصادي [33]
- جدول A12: الاجور اليومية الاسمية والحقيقية بالشيكل الاسرائيلي [34]
- جدول A13: النساء في القوة العاملة الفلسطينية [35]
- جدول A14-1: الودائع المصرفية في البنوك العاملة في الضفة الغربية [36]
- جدول A14-2: الودائع المصرفية في البنوك العاملة في قطاع غزة [37]

-
- [38] جدول A14-3: الودائع المصرفية في البنوك العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة
- [39] جدول A15: الإقراض المصرفي للبنوك العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة
- جدول A16: سعر اغلاق اسهم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في 28 حزيران
1998
- [41]

الأشكال البيانية

- شكل 1-1: تغير قيمة الشيكال ازاء الدولار في الضفة والقطاع 4
- شكل 1-2: عدد السياح القادمين الى اسرائيل وبيت لحم 8
- شكل 2-2: مساحة الابنية المرخصة في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1996-1998 9
- شكل 1-3: نسبة العاملين في الاقتصاد الاسرائيلي من القوة العاملة في الضفة والقطاع 10
- شكل 2-3: عدد العمال من الضفة الغربية وقطاع غزة في الاقتصاد الاسرائيلي خلال الفترة 1992-1998 11
- شكل 3-3: التوزيع القطاعي لعمال الضفة والقطاع في الاقتصاد الاسرائيلي: 1992، 1998 12
- شكل 4-3: معدل البطالة في الاقتصاد الفلسطيني 12
- شكل 1-4: معدلات التضخم الشهري في الضفة الغربية وقطاع غزة واسرائيل 13
- شكل 2-4: النسبة المئوية للتغير في القوة الشرائية للدنار والدولار في الضفة الغربية وقطاع غزة 13
- شكل 1-5: توزيع النفقات في موازنة 1998 على البنود المختلفة 15
- شكل 2-5: توزيع الايرادات في موازنة 1998 حسب المصدر 16
- شكل 1-6: حصة العملات الثلاث من مجموع الودائع في الضفة الغربية 17
- شكل 1-6: حصة العملات الثلاث من مجموع الودائع في قطاع غزة 17
- شكل 2-6: حصة الحسابات الجارية من مجمل الودائع بالعملات الثلاث في الضفة والقطاع 18
- شكل 3-6: نسبة القروض الى اجمالي الودائع بالعملات الثلاث في الضفة والقطاع 18
- شكل 4-6: حصة الجاري - مدين من مجمل الاقراض بالعملات الثلاث في الضفة والقطاع 19
- شكل 5-6: مؤشر القدس 20
- شكل 6-6: حجم التداول في سوق فلسطين للاوراق المالية 20

ملخص

استمر عدم اليقين السياسي في النصف الأول من عام 1998 مما أدى الى التأثير سلبا على المناخ الاستثماري عموما، والحد من الاستثمار في قطاعات الانتاج السلعي في الضفة الغربية وقطاع غزة على وجه الخصوص. بالإضافة الى ذلك، فان قيمة الشيكل الاسرائيلي الجديد الذي شكل العملة الرئيسية في المداولات التجارية في الضفة والقطاع قد انخفضت بنسبة 3.4% مقابل الدولار الأمريكي، في أعقاب انخفاضها بنسبة 8.8% في سنة 1997. وقد استمر انخفاض الشيكل في النصف الثاني من عام 1998. وبنهاية شهر تشرين أول عام 1998، كانت قيمة الشيكل مقابل الدولار اقل بـ 18% مما كانت عليه في نهاية كانون أول عام 1997. ولانخفاض الشيكل آثار سلبية كبيرة على معدل التضخم والدخل والنتاج المحلي الاجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة لتبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الاسرائيلي.

ومن الناحية الأخرى، ازداد عدد عمال الضفة الغربية وقطاع غزة العاملين في الاقتصاد الاسرائيلي بشكل ملموس خلال النصف الأول من عام 1998، الأمر الذي انعكس بالايجاب نسبيا على الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة لازدياد تحويلاتهم. كما شهد قطاع الانشاءات نموا ملحوظا. وكذلك ازداد الاستثمار في البنية التحتية، وازداد حجم المخصصات الحكومية الموجهة للاستثمار التتموي وذلك للاسهام في دفع النمو الاقتصادي وحفز الاستثمار الخاص.

فقد بلغ عدد عمال الضفة الغربية وقطاع غزة العاملين في الاقتصاد الاسرائيلي حوالي 115 الف عامل في نهاية الربع الثاني من عام 1998، وعلى الرغم من استعادة العمالة الفلسطينية العاملة في الاقتصاد الاسرائيلي (اسرائيل والمستعمرات الاستيطانية) لحجمها الذي كانت عليه في فترة ما قبل اوسلو. الا أن تحليل البيانات الاحصائية للربع الثاني من عام 1998 تشير الى حدوث تحولات جوهرية في الخصائص الرئيسية لعمال الضفة والقطاع العاملين في الاقتصاد الاسرائيلي. فقد انخفضت أهميتهم النسبية الى اجمالي العمالة الفلسطينية بسبب الزيادة الطبيعية في قوة العمل، وتدفق العائدين الى الضفة الغربية وقطاع غزة إثر قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. كما انخفض نصيب قطاع غزة من اجمالي العمالة الفلسطينية للضفة والقطاع العاملين في الاقتصاد الاسرائيلي عما كان عليه قبل اوسلو. وازدادت نسبة العاملين بشكل غير رسمي (بدون تصريح) عما كانت عليه قبل اوسلو. كما حدث تحول هام في التوزيع القطاعي للعمالة الفلسطينية العاملة في الاقتصاد الاسرائيلي فانخفضت

الأهمية النسبية للعمالة في قطاع الانشاءات الذي كان يستوعب الجزء الأكبر من العمالة الفلسطينية في فترة ما قبل اوسلو.

كما خصصت السلطة الوطنية الفلسطينية في موازنتها التقديرية لسنة 1998 مبلغ 932.7 مليون دولار، تشكل نحو 50.2% من اجمالي النفقات المالية المدرجة في الموازنة، وذلك للانفاق الاستثماري التنموي. مقارنة بـ 28.5% فقط في ميزانية عام 1997 و 30.2% في ميزانية عام 1996. بافتراض أن يتم تمويل معظم النفقات الاستثمارية التنموية المدرجة في ميزانية 1998 من قبل الدول المانحة.

وشهد قطاع الانشاءات توسعا ملموسا خلال النصف الأول من عام 1998، يتوقع أن يستمر عدة اشهر أخرى على الأقل كما تدل بيانات رخص البناء. ومع نهاية الربع الثاني من عام 1998، كان قطاع الانشاءات يوظف نحو 47 ألف شخص، أي بزيادة بلغت نسبتها 20.6% عن الربع الثاني من عام 1997. كما شهد قطاع السياحة بعض التحسن في النصف الأول من عام 1998 في أعقاب تخفيف القيود الاسرائيلية المشددة التي فرضت سنة 1997 على حركة السياح بين القدس وبيت لحم. ومع ذلك، فقد بقي أداء القطاع السياحي بشكل عام ضعيف نسبياً نتيجة الانخفاض الحاد في عدد السياح القادمين الى اسرائيل بسبب التراجع في عملية التسوية. حيث يرتبط نمو القطاع السياحي الفلسطيني بشكل وثيق بالتطورات في القطاع السياحي الاسرائيلي نتيجة لاستمرار السيطرة الاسرائيلية على المعابر والمنافذ الفلسطينية مع العالم الخارجي.

استمر النمو في حجم الودائع المصرفية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال النصف الأول من عام 1998، حيث ارتفعت بنحو 7% ليصل حجمها الى 2236 مليون دولار. كما ارتفع حجم الائتمان المصرفي بشكل ملموس ووصلت نسبة القروض للودائع في الضفة الغربية وقطاع غزة في نهاية حزيران عام 1998 الى 32.1%، مقابل 29.3% في نهاية كانون أول عام 1997.

ومن ناحية ثانية، استمر حجم التداول في السوق المالي الفلسطيني بالارتفاع خلال النصف الأول من عام 1998. كما حدث ارتفاع في مؤشر القدس، الذي يقيس أداء السوق. وبالرغم من ذلك استمر حجم التداول في السوق المالي الفلسطيني بالتذبذب واستمرت سيطرة شركة الاتصالات الفلسطينية على عمليات التداول.

1- البيئة الاقتصادية

1-1 المعوقات الاسرائيلية

استمر عدم اليقين السياسي في النصف الأول من عام 1998 بسبب تدهور عملية التسوية السياسية الناجم عن استمرار رفض اسرائيل الوفاء بالتزاماتها التعاقدية بموجب اتفاقيات اوسلو والاتفاقيات اللاحقة، مما أدى الى تزايد الغموض والشكوك بشأن امكانات وآفاق النمو المستقبلي لاقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد برز ذلك بوضوح في تواصل جمود القطاع الصناعي الفلسطيني، الذي يمتلك آفاقا رحبة لدفع عملية النمو الاقتصادي عند تحسن الظروف السياسية. كما انعكس ذلك أيضا على عملية تسجيل الشركات الجديدة في الضفة الغربية. حيث تشير البيانات الاحصائية الى انخفاض نمو عدد الشركات المسجلة لدى وزارة الاقتصاد والتجارة خلال النصف الأول من عام 1998 حيث لم يزد عددها عن 342 شركة جديدة برأسمال قدره 28.4 مليون دولار، مقارنة بـ 392 شركة جديدة برأسمال حجمه 36.9 مليون دولار خلال النصف الأول من عام 1997. وذلك على الرغم من أن الإغلاقات والقيود الحدودية الأخرى كانت اقل حدة في النصف الاول من عام 1998 مما كانت عليه في سنة 1997. حيث خضعت الضفة الغربية وقطاع غزة للاغلاق لمدة 4 أيام فقط خلال النصف الأول من عام 1998 مقارنة بـ 49 يوما في

النصف الثاني من عام 1997. غير أن استمرار عملية تقييد حركة السلع والأشخاص الفلسطينيين وخصوصا بين الضفة الغربية وقطاع غزة خلال النصف الأول من عام 1998، وانعكاساتها السلبية على القدرة التنافسية للانتاج السلعي والخدمي الفلسطيني قد أسهمت في تراجع الجهود الاستثمارية.

1-2 انخفاض سعر صرف الشيكل

انخفضت قيمة الشيكل الاسرائيلي الجديد انخفاضا كبيرا مقابل العملات الأخرى في سنة 1998. ففي النصف الأول من العام انخفض الشيكل بنسبة 3.4% قياسا بكل من الدينار الأردني والدولار الأمريكي. واستمر الانخفاض في النصف الثاني من عام 1998 بحيث كانت قيمة الشيكل في نهاية شهر تشرين أول عام 1998 اقل مما كانت عليه في نهاية شهر كانون أول 1997 بـ 18% مقابل الدولار وبـ 17.8% مقابل الدينار الأردني.

لانخفاض الشيكل تأثيرات كبيرة على اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة. فهو أولا، يؤدي الى تآكل الثروة الشخصية للمواطنين، وذلك بسبب انخفاض القدرة الشرائية للنقود والودائع البنكية المودعة بالشيكل الاسرائيلي. وثانيا، ينتج عنه تدن في الأجور الحقيقية لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة العاملين في الاقتصاد الاسرائيلي، اضافة الى العاملين بالاقتصاد المحلي الذين يتقاضون رواتبهم

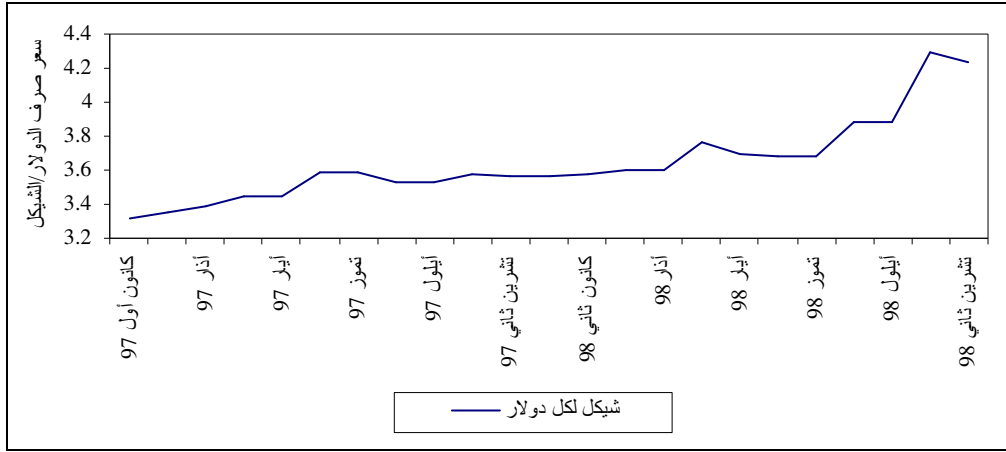
الثروة الشخصية بنسبة تتأثر عكسيا بدرجة ارتباط العملة الفلسطينية بالشيكل الاسرائيلي. وقد يؤدي اصدار عملة فلسطينية أيضا الى تجنب الأجور في السوق المحلية الآثار المباشرة لانخفاض الشيكال. ومع ذلك فطالما استمر الاعتماد الكبير للضفة الغربية وقطاع غزة على سوق العمل الاسرائيلي كمصدر هام للتشغيل، فسيظل لتغير قيمة الشيكال آثارا كبيرة على الانتاج والدخل وإيرادات الحكومة في الضفة والقطاع. وطالما استمر الاعتماد الكبير للضفة الغربية وقطاع غزة على الاستيراد من اسرائيل وعبرها، فسيبقى لتغير سعر صرف الشيكال تأثير كبير على معدلات التضخم في الأراضي الفلسطينية.

ويبدو مناسبا، في ظل استمرار غياب العملة الوطنية أن تستمر السلطة الوطنية الفلسطينية في المحافظة على الممارسة الحالية القائمة على تداول عدة عملات. لأنها تتيح آلية ثمينة لخفض الآثار السلبية لتغير أسعار صرف العملات المتداولة، بما في ذلك الشيكال. وقد ظهرت فعالية هذه الآلية بوضوح خلال السنتين الأخيرتين، عندما أدى انخفاض الشيكال الى انخفاض حصة الشيكال في مجمل الودائع المصرفية في الضفة الغربية وقطاع غزة (انظر الشكل 1-1). ففي نهاية شهر تشرين أول 1998، انخفض نصيب الشيكال من مجمل الودائع في الضفة والقطاع الى نحو 15.4% مقارنة بـ 28.6% في نهاية عام 1996.

بالشيكل الاسرائيلي، حيث يتقاضى كافة العاملين في القطاع الحكومي، وكذلك جزء هام من العاملين في القطاع الخاص رواتبهم بالشيكل الاسرائيلي. وثالثا، يؤدي انخفاض قيمة الشيكال الى زيادة معدل التضخم في الضفة الغربية وقطاع غزة، بسبب اعتمادهما الكبير على الاستيراد من اسرائيل وعبرها وسيطرة الشيكال على المعاملات التجارية اليومية. ورابعا، يؤدي ذلك كله في ظل محدودية القدرة على تحقيق زيادة هامة في الصادرات الفلسطينية الى انخفاض الطلب الكلي، والنتاج المحلي الاجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة، وارتفاع معدل التضخم، وانخفاض القوة الشرائية للمدخرات المحلية بالشيكل. وخامسا، يؤدي أيضا الى انخفاض الإيرادات الحقيقية للسلطة الوطنية الفلسطينية بسبب الانخفاض في الطلب الكلي والأجور الحقيقية.

وقد يؤدي إصدار عملة فلسطينية الى التقليل من بعض الآثار السلبية لانخفاض قيمة الشيكال على اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة. غير أن ذلك لن يزيلها كليا كما تشير تعليقات بعض المسؤولين والأكاديميين في الصحف المحلية. فاذا ما حلت عملة فلسطينية محل الشيكال في المعاملات التجارية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فان ذلك سيؤدي الى تقليص آثار التغير في قيمة الشيكال على

الشكل 1-1 : تغير قيمة الشيكال إزاء الدولار



المصدر: اما اسعار الصرف جمعت ميدانيا من قبل ماس .

1-3 البيئة القانونية

في مجال القوانين المتصلة بالاقتصاد، أقر المجلس التشريعي الفلسطيني قانونين جديدين هما قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية، وقانون المدن الصناعية والمناطق الحرة الصناعية. واستمر العمل المكثف من أجل إعداد مسودات عديدة، والقوانين النازمة للحياة الاقتصادية الفلسطينية. حيث تم اعداد المسودة النهائية لكل من قانون البنوك، وقانون التأمين، وقانون السندات، وقانون الاقراض والتأجير المضمون.

يحدد قانون المناطق الصناعية قواعد ونظم اقامة المناطق الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويشمل هذا القانون كلا من المناطق الصناعية الحدودية التي تخدم المصدرين، والتي يشار اليها عادة بالمناطق الصناعية الحدودية الحرة، والمناطق الصناعية التي تخدم الشركات التي تبيع بشكل أساسي في السوق المحلي: والتي يشار اليها بالمناطق

وقد تجد السلطة الوطنية الفلسطينية

نفسها مضطرة لتعويض موظفي القطاع الحكومي الذين تدفع رواتبهم بالشيكل عند انخفاض قيمة هذه العملة. الا أن مثل هذا التعويض قد لا يكون مساويا بالضرورة للانخفاض النسبي للشيكل، لسببين: أولاً، قد لا تكون نسبة انخفاض القوة الشرائية للشيكل في الضفة الغربية وقطاع غزة مساوية لمعدل انخفاض سعر صرف الشيكل، بسبب عدم ارتفاع أسعار البضائع والخدمات المنتجة محلياً وتلك المنتجة في اسرائيل بنفس نسبة انخفاض سعر صرف الشيكل. وثانياً، قد لا يكون رفع رواتب الموظفين الحكوميين في الضفة والقطاع بنسبة انخفاض الشيكل متاحاً بسبب عدم توفر الموارد المالية الكافية نتيجة للتأثيرات السلبية لخفض سعر صرف الشيكل على الإيرادات الحقيقية للسلطة الوطنية الفلسطينية .

المنطقة الصناعية المحددة بالطلب لفترة زمنية معينة، على أن تعود ملكية المنطقة الصناعية وما عليها من منشآت بعد هذه الفترة الى الهيئة .

يعفي قانون المناطق الصناعية كل

الآلات والمواد الخام المستخدمة من قبل المناطق الصناعية من الجمارك ورسوم الاستيراد الأخرى. وينص القانون كذلك بشكل صريح على اعفاء المناطق الصناعية من أية قيود يمكن أن تفرض في المستقبل على الأسعار أو على النقد الأجنبي. الا أن القانون لا يشير بشكل صريح الى ما يقدمه قانون تشجيع الاستثمار من اعفاءات ضريبية وحماية ضد التأميم. وقد تؤدي الاشارة الصريحة لهذه الأمور الى تشجيع الاستثمار الأجنبي.

يحدد قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية قواعد اعداد موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، ودور كل من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في عملية اعداد الموازنة. طبقاً للقانون فان على مجلس وزراء السلطة الوطنية الفلسطينية أن يحصل على موافقة المجلس التشريعي الفلسطيني على موازنة سنوية تدرج فيها لائحة بالنفقات والايرادات المخططة، لسنة مالية تبدأ في أول كانون ثاني وتنتهي في آخر كانون أول من نفس السنة. ويدعو القانون كل الوزارات الى عدم تجاوز مخصصاتها المدرجة في الموازنة السنوية، ما لم تحصل على تفويض مسبق من

الصناعية الداخلية أو البلدية، ومع أن وضع الاطار القانوني لكلا الفئتين من المناطق الصناعية مهما، فقد لا يكون من المستحسن اخضاعهما لنظام رقابة واشراف واحد نظراً لاختلاف طبيعة كل منهما.

يدعو قانون المناطق الصناعية الى تشكيل هيئة شبه حكومية للاشراف على المناطق الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تسمى بهيئة المدن الصناعية. والمناطق الحرة الصناعية، ويحدد القانون هيكل هذه الهيئة، وطبقاً للقانون فسيكون للهيئة مجلس ادارة مكون من 11 شخصاً برئاسة وزير الصناعة. وسيمثل القطاع الخاص بأربعة أعضاء في مجلس الادارة. أما السبعة الباقون فسيمثلون الوزارات ذات العلاقة في السلطة الوطنية الفلسطينية.

يحدد قانون المناطق الصناعية بالتفصيل أسس تقديم الطلبات للحصول على رخصة اقامة وادارة منطقة صناعية، بما في ذلك الجدول الزمني لاتخاذ قرار بشأن الطلبات المقدمة. ويعطي القانون مقدم الطلب فرصة

لاستئناف القرار المتعلق بطلبه أمام محكمة خاصة دون تحديد هذه المحكمة. وعند الموافقة على الطلب يلزم القانون مقدم الطلب بتوقيع عقد مع الهيئة يعطيه الحق باقامة وادارة

11/1، كي يقوم بدوره بمناقشتها وقرارها قبل نهاية السنة. وفي حال تعذر اقرار الموازنة من قبل المجلس التشريعي قبل بداية السنة المالية، يخول القانون وزارة المالية بتوزيع مخصصات الموازنة على الوزارات لمدة ثلاثة اشهر، بواقع 12/1 من المخصصات الكلية كل شهر.

4-1 البنية التحتية

قامت شركة الاتصالات الفلسطينية (الشركة الخاصة ذات الاحتكار في قطاع الاتصالات)، بتكثيف وتيرة استثماراتها في النصف الأول من عام 1998. وبحلول شهر حزيران 1998، وصل عدد التليفونات الثابتة في الضفة الغربية وقطاع غزة الى 140,000 خط، مقارنة بـ 110,893 في نهاية عام 1997. كما بدأت شركة الاتصالات ببناء شبكة تليفونات خلوية يمكن أن تصل سعتها في المرحلة النهائية الى 240,000 خط. وستكون سعة الشبكة في المرحلة الأولى، المتوقع اتمامها في سنة 1999، 70,000 خط.

المجلس التشريعي على شكل ملحق موازنة. ويدعو القانون كذلك الى ايداع كافة ايرادات السلطة الوطنية الفلسطينية في حساب مركزي لدى وزارة المالية، المناط بها وحدها توزيع مخصصات الموازنة على مختلف الوزارات بشكل فصلي.

وطبقا لقانون الموازنة، تبدأ عملية اعداد الموازنة للعام المالي القادم في شهر ايار من العام الجاري، حيث يحدد مجلس الوزراء الخطوط العامة للموازنة بناء على تقرير مقدم من وزارة المالية. ويدعو القانون دائرة الموازنة في وزارة المالية الى اصدار مذكرة في شهر تموز، تحتوي على تقدير للايرادات المتوقعة، وسقف انفاق للوزارات المختلفة للعام المالي القادم. يفرض القانون على وزارة المالية، بالتعاون مع مسؤولي الموازنة في الوزارات المختلفة، القيام باعداد موازنة تفصيلية، وتقديمها لمجلس الوزراء في الاسبوع الأول من شهر تشرين الأول. ويدعو القانون مجلس الوزراء الى الموافقة على الموازنة وتقديمها للمجلس التشريعي قبل

الجدول 1-1 حصة البنية التحتية من المساعدات

الفعالية للدول المانحة

الاموال الموجهة للاستثمار في البنية التحتية		السنة
مليون دولار	نسبتها في مجمل المساعدات الفعلية %	
108.2	9.7	95/199
115.0	11.5	1996
133.6	12.5	1997
122.7	56.6	1998

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي (1998).

ورغم ارتفاع الأهمية النسبية للأموال الموجهة للاستثمار في البنية التحتية خلال النصف الأول من عام 1998 حيث شكلت نحو

الرئيسي للعمالة في الاقتصاد المحلي. ففي نهاية عام 1992، شكلت العمالة في قطاع الخدمات 46.8% من إجمالي العمالة المحلية مقارنة مع 39.1% عام 1970. ثم تزايدت الأهمية النسبية لقطاع الخدمات في التشغيل المحلي بعد توقيع اتفاق أوسلو، فوصلت حصته من العمالة المحلية إلى 57.4% خلال الربع الثاني من العام 1998.

56.6% من إجمالي المساعدات المالية الفعلية لعام 1998، مقارنة بـ 12.5% في سنة 1997. إلا أن ذلك لا يعود إلى ارتفاع حجم الاستثمار في البنية التحتية، وإنما إلى انخفاض حجم العون الدولي، حيث انخفض حجم الاستثمار في البنية التحتية من 133.6 مليون دولار عام 1997 إلى 122.7 مليون دولار عام 1998.

2- التطورات القطاعية

1-2 قطاع الخدمات

دور النساء

يلاحظ أن الأهمية النسبية للعمالة النسائية في قطاع الخدمات تفوق مثيلتها في قطاعات الاقتصاد الأخرى بصورة واضحة. ففي عام 1996، شكلت النساء 23.5% من إجمالي العمالة في قطاع الخدمات، مقارنة بـ 16.5% في الاقتصاد المحلي ككل. وترتفع حصة النساء بصورة خاصة في قطاعات التعليم والصحة والخدمة الاجتماعية (انظر جدول 1-2).

مساهمة قطاع الخدمات في التشغيل

يعتبر قطاع الخدمات القطاع الأهم سواء من حيث مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي أو من حيث قدرته على استيعاب العمالة. فقد شكّل هذا القطاع مصدراً رئيسياً لفرص العمل الجديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة طوال عقود الاحتلال الإسرائيلي، واستمر في لعب الدور نفسه في الفترة التي تلت اتفاق أوسلو. بل إن دوره هذا قد تعمق خلال الفترة التي تلت أوسلو نتيجة لتراجع كل من قطاعي الزراعة والصناعة، بسبب عدم اليقين السياسي والاقتصادي وتزايد العوائق الإسرائيلية. وأصبح قطاع الخدمات المشغل

جدول 1-2 : تشغيل النساء في قطاعات فرعية

من قطاع الخدمات : 1996

القطاع	إجمالي التشغيل	نسبة النساء %
الفنادق والمطاعم	4673	5.4
التعليم	8016	45.0
الصحة	7814	48.7
الخدمات الاجتماعية	4043	28.8

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسح الخدمات (1997).

للأجور في الاقتصاد ككل، إلا أن النساء في قطاع الخدمات يحصلن على أجور أعلى مما

وبالرغم من أن الأجور في قطاع الخدمات تكون عادة أقل من المتوسط العام

بصورة واضحة بالنسبة للنساء، وينتج عن ذلك انخفاض نسبة أجور النساء الى أجور الرجال، فقد بلغت هذه النسبة في المنظمات غير الحكومية لقطاعات التعليم والصحة والخدمة الاجتماعية 66.2% و 68.1% و 64.7% على التوالي بينما كانت النسب المقابلة لدى المنشآت الخاصة 42.7% و 66.9% و 53.2% على التوالي .

الاستثمار في قطاع الخدمات

تجدر الإشارة الى استمرار الافتقار الى بيانات دقيقة عن اجمالي الاستثمار في هذا القطاع خلال فترة ما بعد اوسلو. غير أن البيانات التي توفرها دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية حول بعض فروع قطاع الخدمات تشير الى أن هذا القطاع قد استأثر بنصيب مميز من الاستثمار الاجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال هذه الفترة. حيث بلغ صافي الاستثمار عام 1996 في قطاع الخدمات المالية 53.5 مليون دولار وفي قطاع الفنادق والمطاعم 8.8 مليون دولار، بينما لم يزد صافي الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية عن 2.9 مليون دولار خلال ذلك العام.

2-2 القطاع السياحي

تم افتتاح خمسة فنادق جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال النصف الأول من عام 1998. وبذلك وصل اجمالي عدد الفنادق الى 90 فندق وبلغ عدد الغرف الفندقية 3580 غرفة. منها 3264 في الضفة الغربية و 6316 في قطاع غزة. وتشير بيانات التوزيع الجغرافي للغرف الفندقية في الضفة الغربية الى أن 2225 منها في القدس الشرقية، 764 في جنوب الضفة، و 203 في وسط الضفة و 72 في شمال الضفة.

يحصلن عليه في القطاعات الأخرى. ففي عام 1996، بلغ متوسط الأجر اليومي في قطاع الخدمات حوالي 50 شيكلا مقارنة مع 54.3 شيكلا للاقتصاد ككل. وكانت نسبة أجور النساء الى أجور الرجال خلال السنة ذاتها 84.9% في قطاع الخدمات مقارنة مع 70.6% للاقتصاد ككل .

دور المنظمات غير الحكومية

تلعب المنظمات غير الحكومية دورا بالغ الأهمية في قطاع الخدمات الفلسطيني. وتشير البيانات المتاحة لعام 1996 الى أن حصة المنظمات غير الحكومية في التوظيف في قطاعات التعليم والصحة والخدمة الاجتماعية، قد بلغت 62% و 60% و 29% على التوالي.

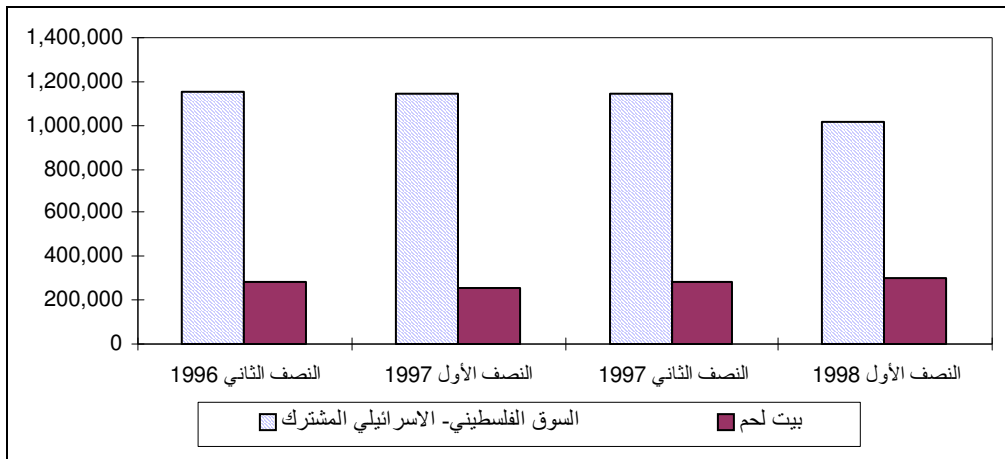
كما تشير البيانات لعام 1996 الى أن متوسط الأجر اليومي الذي تدفعها المنظمات غير الحكومية في قطاع الخدمات، أعلى من تلك التي تدفعها المنشآت الخاصة في هذا القطاع. فقد بلغ متوسط الأجر اليومي للعاملين لدى المنظمات غير الحكومية في مجال التعليم حوالي ثلاثة أضعاف المتوسط لدى المنشآت الخاصة. كما كان متوسط الأجر لدى المنظمات غير الحكومية في مجال الصحة والخدمة الاجتماعية أعلى من متوسط الأجر لدى المنشآت الخاصة بـ 20.5% و 35.8% على التوالي.

ويرتفع الفرق في الأجر بين المنظمات غير الحكومية والمنشآت الخاصة

وبالرغم من ارتفاع عدد الفنادق والغرف الفندقية، إلا أنه طرأ انخفاض على معدل اشغال الغرف في فنادق الضفة والقطاع خلال النصف الأول من عام 1998. حيث بلغت نسبة الإشغال 26%، مقارنة بـ 34.5% في الفترة المقابلة من عام 1997. وقد كان الانخفاض كبيرا بشكل خاص في فنادق القدس الشرقية (من 37.6% الى 29.3%) وفنادق جنوب الضفة الغربية التي تضم بيت لحم وتتعامل بشكل رئيسي مع السياح الأجانب. حيث انخفضت نسبة الإشغال فيها من 30% الى 20.9%. وذلك بالرغم من ارتفاع عدد زوار كنيسة المهد في بيت لحم خلال النصف الأول من عام 1998 بنسبة 17.4%، مقارنة بالفترة المماثلة من عام

1997، ليصل هذا العدد الى 303,064 سائح. وقد شهد العام 1997 انخفاضا حادا في عدد السياح الى كنيسة المهد بسبب القيود الاسرائيلية المشددة. وتشير البيانات الى أن الأهمية النسبية لزوار بيت لحم الى اجمالي السياح في السوق الاسرائيلي - الفلسطيني المشترك قد ارتفعت من 24.3% في النصف الثاني من عام 1997 الى 29.7% في النصف الأول من عام 1998. (أنظر الشكل 1-2) إلا أن ذلك لم ينعكس بالايجاب على نسبة اشغال الغرف الفندقية التي شهدت انخفاضا كما سبقت الإشارة أعلاه.

الشكل 1-2: عدد السياح القادمين الى اسرائيل وبيت لحم



المصدر: المعلومات عن السياح الى بيت لحم من وزارة السياحة الفلسطينية. المعلومات عن السياح الى اسرائيل من مكتب الاحصاء الاسرائيلي، احصائيات الفنادق والسياحة، اعداد مختلفة.

سنة 1997 مما يمثل ارتفاعا بنسبة 26.9%. ونتيجة لهذه الزيادة فقد ارتفعت مساهمة قطاع الانشاءات في التشغيل من 9.7% في الربع الثاني من عام 1997 الى 11.8% في الربع الثاني من عام 1998.

ومن المتوقع استمرار توسع قطاع الانشاءات في الأشهر القليلة القادمة. حيث تشير بيانات

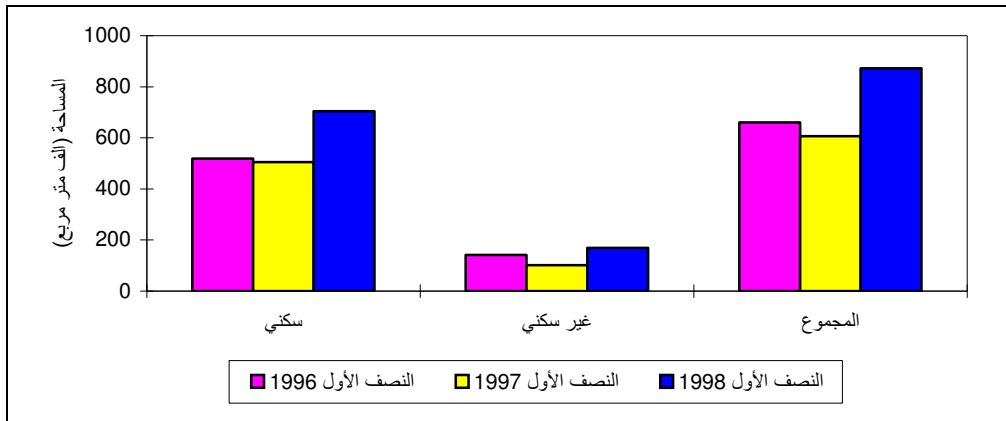
2-3 قطاع الإنشاءات

شهد قطاع الانشاءات توسعا ملموسا خلال النصف الأول من عام 1998. وقد بلغ عدد العاملين في هذا القطاع في الربع الثاني من عام 1998 حوالي 47 ألف شخص، مقارنة بحوالي 37 ألف في الفترة المقابلة من

غزة (77.1%)، بينما بلغت في الضفة الغربية (38.9%). ويعود الفرق في نسبة الزيادة بين المنطقتين الى الانشاءات السكنية حيث ازدادت بنسبة 101.8% في قطاع غزة مقارنة بنسبة 32.6% في الضفة الغربية. بالمقابل فقد ازدادت المساحة المغطاة برخص الابنية غير السكنية بنسبة 78.7% في الضفة الغربية مقارنة بنسبة 34.8% فقط في قطاع غزة.

دائرة الاحصاء المركزية حول رخص البناء، الى أن المساحة المغطاة برخص البناء الصادرة في النصف الأول من عام 1998 اعلى من مثلتها خلال الفترة المقابلة من عام 1997 بنسبة 44%. وقد تركزت الزيادة بشكل اكبر في الانشاءات غير السكنية حيث ازدادت بنسبة (65.5%)، في حين لم تزد نسبتها عن 39% للانشاءات السكنية. كما تشير البيانات الى أن نسبة الزيادة كانت اكبر بكثير في قطاع

الشكل 2-2: مساحة الابنية المرخصة في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1996-1998



المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، احصاءات الانشاءات، رخص الابنية، اعداد مختلفة .

الفرق في معدل المشاركة بين الضفة والقطاع إلى التباين النسبي الكبير بين معدلات مشاركة النساء (والتي بلغت 14.7% للضفة

3- العمل

3-1 المشاركة في القوى العاملة

والعمالة

الغربية و5.5% لقطاع غزة) في حين بلغت هذه النسبة للذكور 72% في الضفة الغربية و64% في قطاع غزة.

بلغ معدل المشاركة في القوة العاملة في الربع الثاني من 1998، 40.8% للضفة الغربية وقطاع غزة. فيما كانت معدلات المشاركة في القوة العاملة للضفة الغربية 44% ولقطاع غزة 35.2%. ويعزى هذا

من عام 1998 نحو 24.8% مقارنة مع 12.5% للضفة الغربية.

3-3 العاملون في إسرائيل والمستعمرات الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية

ارتفع عدد العاملين في إسرائيل والمستعمرات الاستيطانية من 76 ألفاً خلال الربع الثاني من عام 1997 إلى 115 ألفاً خلال الربع الثاني من عام 1998. وقد ساهمت الضفة الغربية بالجزء الأكبر من الزيادة، حيث ارتفع عدد العاملين منها في إسرائيل والمستعمرات الاستيطانية بحوالي 29 ألف شخص (من 61 ألفاً إلى 90 ألفاً). وساهم قطاع غزة ببقية الارتفاع، فقد ارتفع عدد العاملين منه في إسرائيل بحوالي عشرة آلاف شخص (من 15 ألفاً إلى 25 ألفاً)، وبلغت حصة العمالة في الاقتصاد الإسرائيلي في الربع الثاني من عام 1998 من العدد الإجمالي للعاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي 22.2%. أما بالنسبة لحصة العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة فقد بلغت 24.5% و16.8% على التوالي (انظر الشكل 3-1).

بلغ عدد العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الربع الثاني من عام 1998 حوالي 515 ألف شخص، مقارنة بـ 459 ألف شخص خلال الربع الثاني من عام 1997. أي أن عدد المشتغلين قد ارتفع بحوالي 56 ألفاً، توزع هذا الارتفاع في عدد العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي بحوالي 39 ألفاً، وفي الاقتصاد المحلي بحوالي 17 ألفاً.

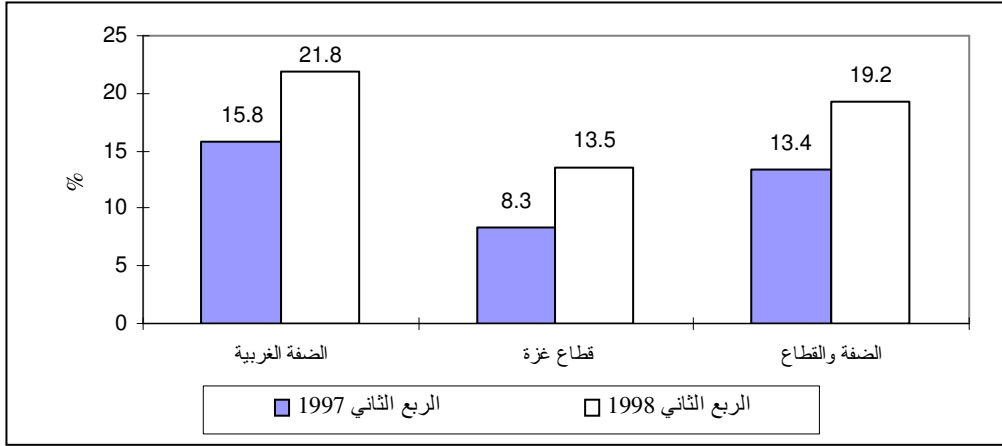
2-3 التشغيل في الاقتصاد المحلي

ارتفع التشغيل في القطاع الخاص في الضفة الغربية وقطاع غزة من 305 ألفاً خلال الربع الثاني من عام 1997 إلى 313 ألفاً خلال الربع الثاني من عام 1998، ويشكل ذلك ارتفاعاً بنسبة 2.7%. وقد ساهم قطاع الإنشاءات بالجزء الأعظم من هذه الزيادة في التشغيل (7 الآف).

بلغ عدد العاملين في القطاع العام خلال الربع الثاني من 1998 حوالي 87 ألف شخص مقارنة بـ 78 ألفاً خلال الربع الثاني من عام 1997، وبذلك يكون التشغيل العام قد ارتفع بنسبة 11.5%. وارتفعت كذلك نسبة العمالة في القطاع العام إلى إجمالي العمالة في الاقتصاد المحلي لتصل إلى 16.9%. وكان معظم الارتفاع في التشغيل العام في قطاع غزة. حيث بلغت حصة القطاع العام من التشغيل في قطاع غزة في نهاية الربع الثاني

الشكل 3-1: نسبة العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي من القوة العاملة في الضفة

والقطاع

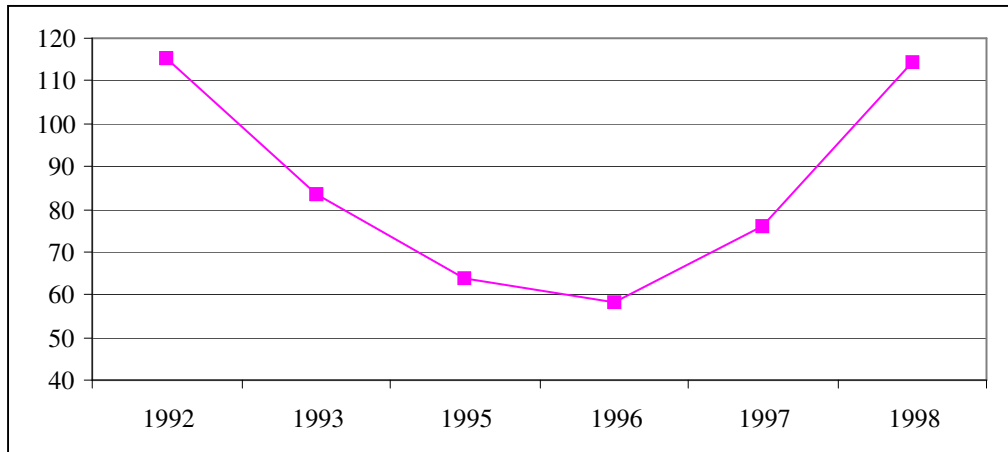


المصدر: دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، مسح القوى العاملة، اعداد مختلفة.

أولاً: انخفضت حصة قطاع غزة من إجمالي العاملين الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي بشكل كبير بعد أوسلو. فبلغت حصة قطاع غزة في الربع الثاني من عام 1998 حوالي 22% فقط بينما كانت هذه الحصة 37.3% عام 1992.

أدى الارتفاع الكبير في الطلب على العاملين الفلسطينيين في إسرائيل خلال عام 1997 والنصف الأول من عام 1998 إلى ارتفاع عددهم إلى المستوى الذي كان سائداً قبل اتفاق أوسلو. (أنظر الشكل 3-2). إلا أنه حدثت تغيرات هيكلية كبيرة في العمالة الفلسطينية في إسرائيل منذ توقيع أوسلو:

الشكل 3-2: عدد العمال من الضفة الغربية وقطاع غزة في الاقتصاد الإسرائيلي خلال الفترة 1992-1998



المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسح القوى العاملة، اعداد مختلفة.

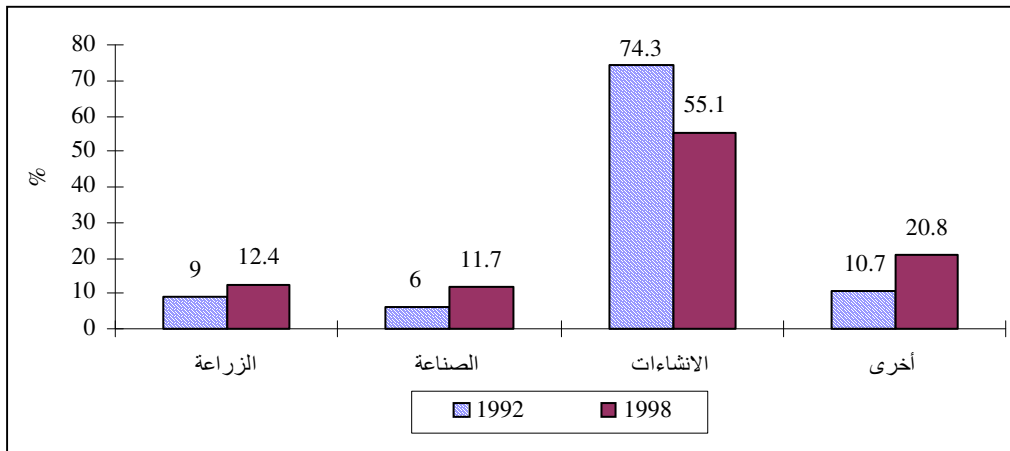
ثانياً: انخفضت الأهمية النسبية للحاصلين على تصاريح إلى إجمالي العاملين الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي إلى 41% فقط خلال الربع الثاني من عام 1998، مقارنة مع 60.1% خلال عام 1992. ويعود السبب في ذلك إلى ازدياد ملموس في عدد العاملين بدون تصاريح من الضفة الغربية. ولهذا الانخفاض في عدد حملة التصاريح إلى إجمالي

العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي أهمية بالغة الأهمية، فهو من جهة يوضح زيف الادعاءات الإسرائيلية الأمنية. ومن جهة أخرى هناك أبعاد اقتصادية هامة تتعلق بحقوق العاملين الفلسطينيين، حيث أن اتفاق أوسلو ينص على أن العمال الفلسطينيين الحاصلين على تصاريح فقط، تغطيهم التأمينات المختلفة وتعويضات نهاية الخدمة والحقوق القانونية الأخرى.

الزراعة والصناعة والخدمات (أنظر الشكل 3-3).

ثالثاً: انخفاض ملموس في نسبة العاملين في قطاع الإنشاءات من مجمل العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الاسرائيلي لحساب العمل في قطاعات

الشكل 3-3: التوزيع القطاعي لعمال الضفة والقطاع في الاقتصاد الاسرائيلي: 1998، 1992



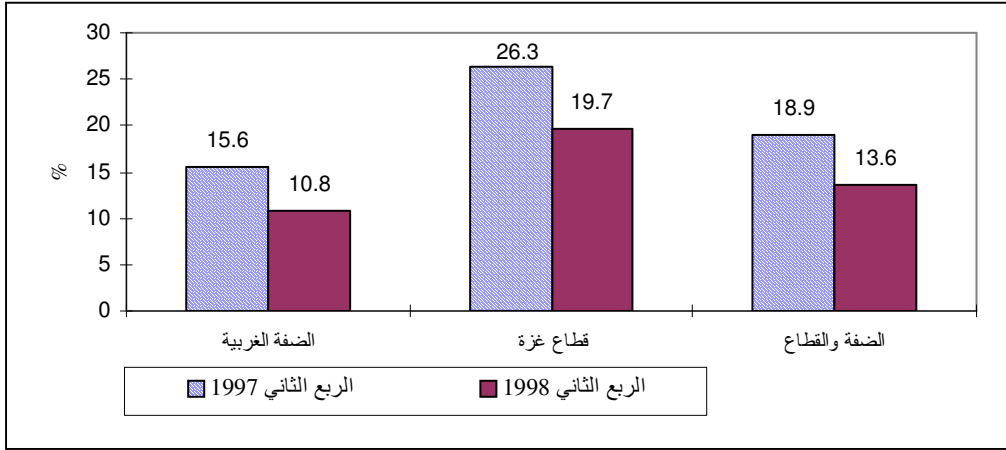
المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسح القوى العاملة، اعداد مختلفة.

4-3 البطالة

الثاني من 1998. ويلاحظ أن نسبة الانخفاض في معدل البطالة في الضفة الغربية كان أعلى منه في قطاع غزة وذلك لأن الزيادة في العمالة الفلسطينية العاملة في الاقتصاد الاسرائيلي قد تركزت في العاملين من الضفة الغربية.

أدى الارتفاع في عدد العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة في الاقتصاد الاسرائيلي خلال النصف الأول من عام 1998، إلى انخفاض معدل البطالة من 18.9% خلال الربع الثاني من عام 1997 إلى 13.6% خلال الربع

الشكل 4-3: معدل البطالة في الاقتصاد الفلسطيني



المصدر: دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، مسح القوى العاملة، اعداد مختلفة.

التضخم بعين الاعتبار يتبين أن الأجور الحقيقية ارتفعت بنسبة 9.5% في الضفة الغربية و 8.2% في قطاع غزة مقارنة مع مستويات النصف الأول من العام 1997.

3-5 الأجور

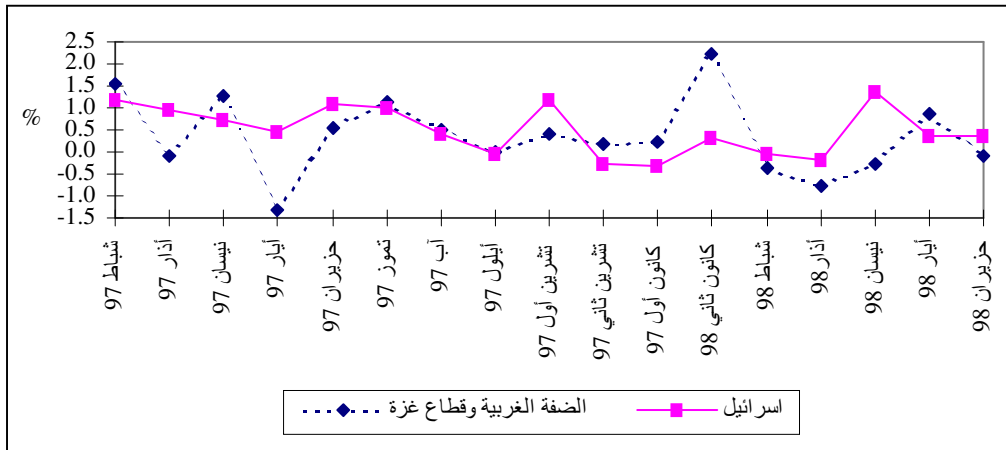
استمر تحسن الأجور الحقيقية خلال الربع الثاني من عام 1998 بعد الانخفاض الحاد الذي طرأ عليها خلال النصف الثاني من عام 1996 (46.56 في الضفة الغربية و 39.1 شيكل في قطاع غزة). كان متوسط الأجور

4- الأسعار

ارتفع الرقم القياسي لاسعار المستهلك للضفة الغربية وقطاع غزة، الذي يقيس تغير القيمة الشرائية للشيكلا، بنسبة 1.6% في النصف الأول من عام 1998. في حين ارتفعت الأسعار الاستهلاكية في اسرائيل خلال في نفس الفترة بنسبة 2.2%.

اليومية في النصف الأول من عام 1998، حوالي 56 شيكلا في الضفة الغربية و 46.4 شيكلا في قطاع غزة. وعند أخذ

الشكل 4-1: معدلات التضخم الشهري في الضفة الغربية وقطاع غزة واسرائيل

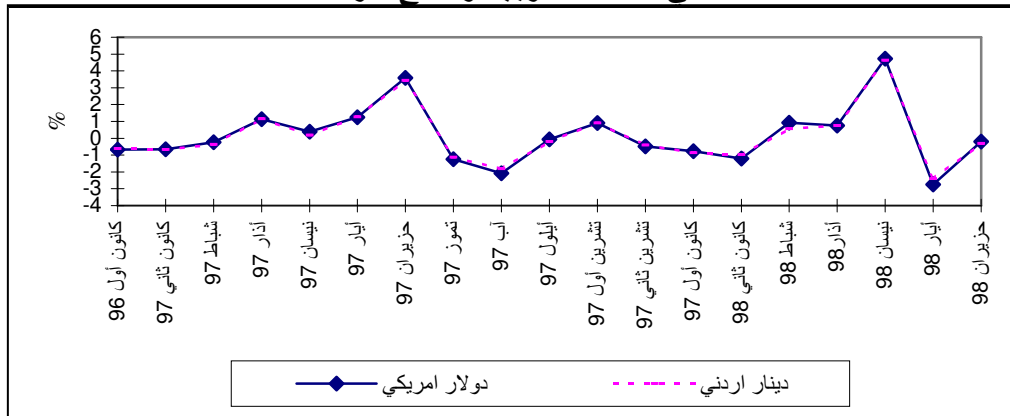


المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، اعداد مختلفة. ومركز الإحصاء الاسرائيلي، النشرة الإحصائية الشهرية، اعداد مختلفة.

خلال النصف الأول من عام 1998 / أدى ذلك الى انخفاض مؤشر أسعار الاستهلاك في هذه الفترة (انظر الجدول A8).

وعند النظر في زيادة الأسعار وفقا للمجموعات السلعية المختلفة، يتبين أن نسبة الزيادة الأكبر في الأسعار كانت في الطعام (2.8%) والدخان والمشروبات (3.2%). ولولم تزد أسعار هاتين المجموعتين السلعتين

الشكل 4-2: النسبة المئوية للتغير في القوة الشرائية للدولار والدولار في الضفة الغربية وقطاع غزة



المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، اعداد مختلفة.

الدول المانحة. وبالتالي فان العجز الاجمالي المتوقع لموازنة عام 1998 يبلغ 36.6 مليون دولار .

وبالمقارنة مع موازنة عام 1997، فان هناك ارتفاعا للنفقات في الموازنة التقديرية لعام 1998 تصل نسبته الى 53.4%. ويعزى هذا الارتفاع الى الزيادة الكبيرة في النفقات التنموية المخططة والتي قفزت من 345 مليون دولار عام 1997 الى 932.7 مليون دولار عام 1998، أي بزيادة قدرها 170%. بالمقابل، ارتفعت تقديرات النفقات الجارية في موازنة 1998 بنسبة 6.9% فقط عن مستواها في موازنة 1997. احتلت النفقات المخصصة لقطاع الشرطة المرتبة الاولى، مشكلة 29.2% من اجمالي النفقات المخططة لعام 1998.

من جهة اخرى ارتفعت تقديرات الايرادات العامة الاجمالية في موازنة 1998 بنسبة 13.2% مقارنة مع عام 1997. تنتزع الايرادات على مصادرها المختلفة كما هو مبين في الشكل (5-2). ويتوقع أن تقوم اسرائيل بجباية 58% من الايرادات الاجمالية لعام 1998 لحساب السلطة وتحويلها من خلال ما يعرف بالمقاصة . بينما

ستجمع السلطة الوطنية الفلسطينية 42% من الايرادات مباشرة من الفعاليات الاقتصادية

أما بالنسبة للدولار والدينار، العملتان الاخرتان اللتان يتم التداول بهما في الضفة والقطاع بالاضافة الى الشيك، فقد ارتفعت قيمة الدولار بنسبة 3.4% أما الدينار فقد ارتفعت قيمته بنسبة 3.6% مقابل الشيك في النصف الأول من عام 1998. هذا يعني أن القيمة الشرائية للمدخرات والرواتب بالدولار والدينار قد زادت بنسبة 1.8% و2% على التوالي.

5- المالية العامة

5-1 الموازنة الحكومية لعام 1998

أقر المجلس التشريعي الفلسطيني موازنة عام 1998 في تموز 1998، أي بعد مرور اكثر من نصف السنة المالية. بلغ اجمالي النفقات في الموازنة التقديرية 1858 مليون دولار، بينما بلغت الإيرادات الاجمالية 921.5 مليون دولار. وتوزعت النفقات الاجمالية بين النفقات الجارية التي قدرت بنحو 925.4 مليون دولار والنفقات التنموية (الرأسمالية أو الاستثمارية) التي قدرت بحوالي 932.7 مليون دولار. ووفقا للموازنة، يتوقع أن يتم تمويل النفقات الجارية من حصيلة الإيرادات العامة، والتي تقسم الى قسمين بحسب مصدرها: الإيرادات المحلية وإيرادات المقاصة التي تجمعها اسرائيل لحساب السلطة. بالمقابل، افترضت الموازنة أن يتم تمويل 900 مليون دولار من النفقات التنموية عن طريق

دولار. ويشكل ذلك 21.3% فقط من اجمالي النفقات التنموية المخططة التي ظهرت في موازنة 1998. بالمقابل، بلغت النفقات الجارية الفعلية لنفس الفترة 360.7 مليون دولار مقارنة مع 390.3 مليون دولار خلال الفترة المقابلة من عام 1997 (انظر جدول 1-5).

والافراد في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتتوقع الموازنة أن تتوزع الإيرادات المباشرة على الإيرادات المحلية الضريبية بنسبة 56% وعلى الإيرادات المحلية غير الضريبية بنسبة 44% وتشمل الأخيرة رسوم المواصلات والنقل ورسوم التأمين الصحي الحكومي.

2-5 النفقات الفعلية

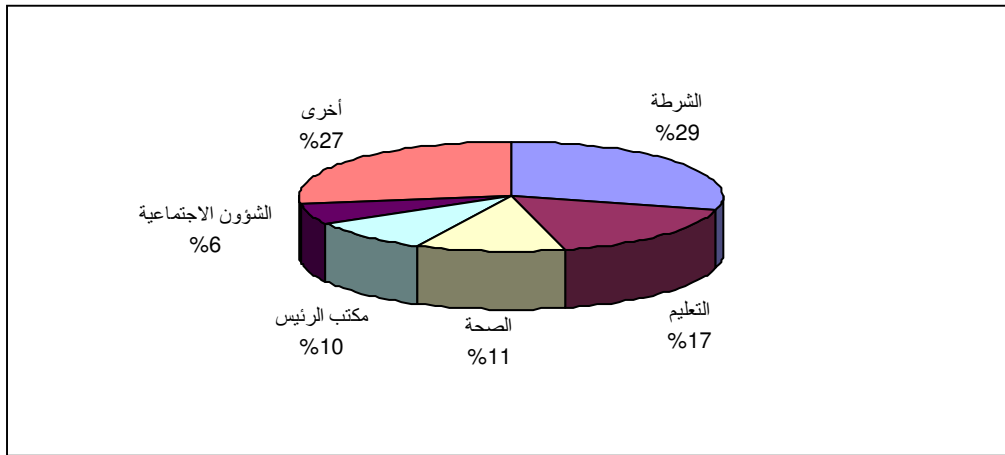
وصلت النفقات التنموية الفعلية خلال النصف الأول من العام 1998 الى 198.8 مليون

جدول 1-5 : النفقات الفعلية خلال النصف الأول من عامي 1997 و 1998

الاتفاق الفعلي خلال النصف الأول (مليون دولار)		نسبته من النفقات المخططة في الموازنة السنوية (%)		البند
1997	1998	1997	1998	
-	198.8	-	21.3	النفقات التنموية
390.3	360.7	45.1	39	النفقات الجارية
92.7	86.6	46.6	43.7	-رواتب الشرطة
120.6	133.8	43.5	44.2	-رواتب موظفي الخدمة المدنية
176.9	140.3	45.4	33	-نفقات اخرى

المصدر: وزارة المالية وصندوق النقد الدولي، التطورات المالية الأخيرة في الضفة والقطاع، اعداد مختلفة.

الشكل 1-5: توزيع النفقات في موازنة 1998 على البنود المختلفة



المصدر: وزارة المالية وصندوق النقد الدولي، التطورات المالية الأخيرة في الضفة والقطاع، اعداد مختلفة .

الأكبر في الإيرادات من نصيب الرسوم الجمركية التي تجمعها إسرائيل لحساب السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي ارتفعت من 63 مليون دولار خلال النصف الأول من عام 1997 إلى 93 مليون دولار خلال النصف الأول من عام 1998؛ أي بزيادة قدرها 47%. ويشير هذا الارتفاع في الرسوم الجمركية إلى ارتفاع ملحوظ في نسبة الاستيراد المباشر للضفة الغربية وقطاع غزة عبر إسرائيل؛ حيث إن الرسوم الجمركية على هذا النوع من الواردات فقط والتي يكون واضحاً أن مقصدها النهائي الضفة الغربية وقطاع غزة تحول إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، وفقاً للاتفاقيات المعقودة. فالرسوم الجمركية على الواردات غير المباشرة التي يستوردها الفلسطينيون عبر إسرائيل والتي يزيد حجمها بشكل كبير عن الواردات المباشرة لا تحول إلى السلطة بل تحتفظ بها الخزينة الإسرائيلية.

وبذلك تكون قد انخفضت بنسبة 7.6% ونجم هذا الانخفاض عن الانخفاض الذي حصل في النفقات الجارية الأخرى (غير الأجور) والتي انخفضت من 176.9 مليون دولار إلى 140.3 مليون دولار، وكذلك انخفاض أجور الشرطة والأجهزة الأمنية من 92.7 مليون دولار إلى 86.6 مليون دولار. بالمقابل، ارتفعت الأجور المدفوعة للموظفين المدنيين خلال النصف الأول من عام 1998 من 120.6 مليون دولار إلى 133.8 مليون دولار. وبلغت نسبة النفقات الجارية الفعلية إلى النفقات الجارية المخططة في الموازنة 39% خلال النصف الأول من 1998، بينما كانت 45% خلال الفترة المقابلة من العام 1997.

3-5 الإيرادات الفعلية

بلغت الإيرادات الإجمالية الفعلية للنصف الأول من عام 1998 حوالي 402.9 مليون دولار، وبذلك فهي تزيد بنسبة 2.9% عما كانت عليه خلال النصف الأول من العام 1997 (انظر جدول 5-2). وكان الارتفاع

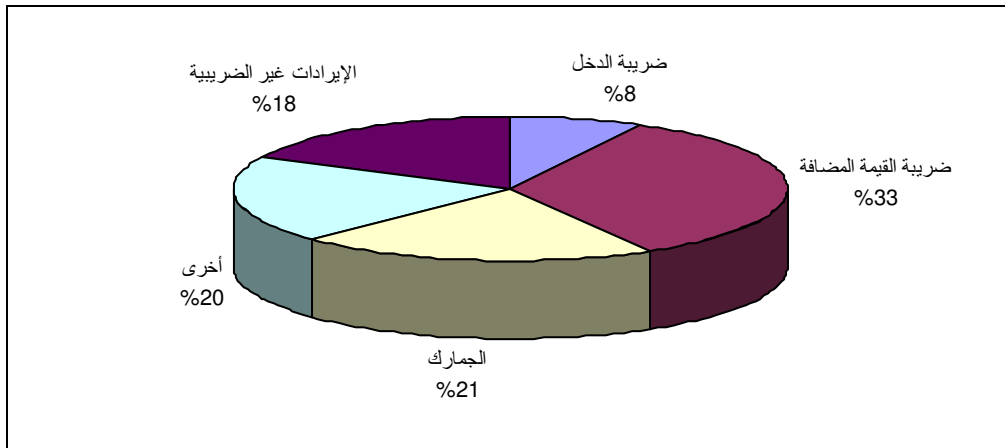
جدول 5-2: الإيرادات الفعلية خلال النصف الأول من عامي 1997 و 1998

البند	نسبته من إجمالي الإيرادات في الموازنة السنوية (%)		الإيرادات الفعلية خلال النصف الأول (مليون دولار)	
	1997	1998	1997	1998
ضرائب دخل				

35.3	35.6	63.8	53.9	-جمع مباشرة
2.5	3.6	52.1	60.0	-جمع اسرائيل
35.4	40.1	50.2	49.5	ضرائب قيمة مضافة
106.8	104.1	39.9	45.3	-جمع مباشر
				-جمع اسرائيل
10.0	10.3	26.7	46.6	الجمارك
63.0	92.6	57.6	54.7	-جمع مباشر
21.7	23.8	53.9	47.6	-جمع اسرائيل
0.2	0.2	20.0	40.0	ضرائب انتاج
54.7	54.8	47.0	47.2	ضرائب املاك
				ضرائب النفط
67.2	47.1	70.0	28.9	ايرادات غير ضريبية
12.4	8.7	84.9	64.4	-جمع مباشر
				-جمع اسرائيل

المصدر: وزارة المالية وصندوق النقد الدولي، التطورات المالية الاخيرة في الضفة والقطاع، اعداد مختلفة .

الشكل 5-2: توزيع الايرادات في موازنة 1998 حسب المصدر



المصدر: وزارة المالية وصندوق النقد الدولي، التطورات المالية الاخيرة في الضفة والقطاع، اعداد مختلفة .

6- المؤسسات المالية

6-1 البنوك التجارية

في الضفة الغربية وقطاع غزة 96 فرعاً في نهاية شهر حزيران من عام 1998. وقد كان نصيب الضفة الغربية من هذا العدد 67 ونصيب قطاع غزة 29 فرع.

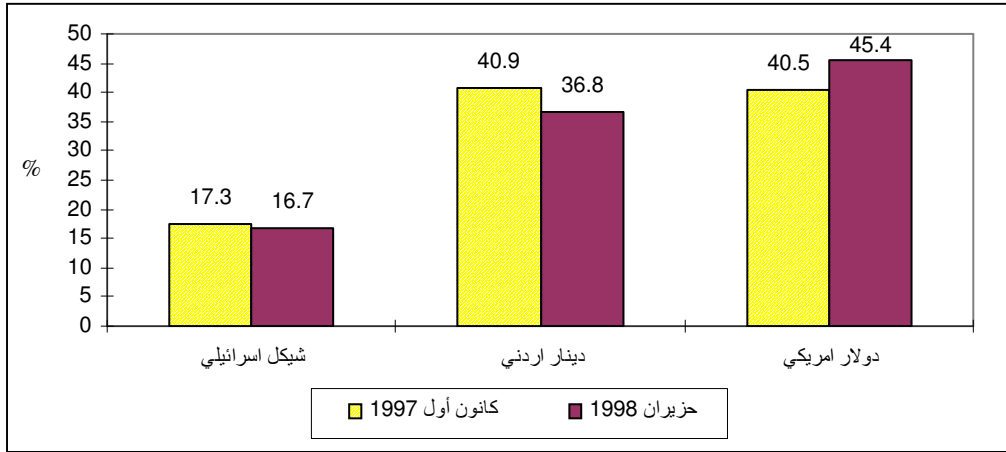
بقي عدد البنوك العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال النصف الأول من عام 1998 ثابتاً وبلغ 21 بنكا. الا انه تم اضافة 7 فروع بنكية جديدة خلال تلك الفترة بحيث اصبح عدد الفروع

الدينار 32.1%، وحصّة الدولار 51.5%. وقد كانت النسب المقابلة لهذه العملات في نهاية كانون أول 1997 حوالي 15.9%، 34.4% و48.5%، على التوالي. ويعود تراجع الأهمية النسبية للشيكل الاسرائيلي الى مجمل الودائع في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة الى التراجع المستمر في قيمته مقابل العملات الأخرى. أما انخفاض حصّة الدينار فقد نتج عن انخفاض حجم وداائع الدينار في الضفة الغربية فقط. (انظر الاشكال 1-6 أ و 6-1 ب).

ازداد حجم الودائع المصرفية في النصف الأول من عام 1998 بنسبة 7% بحيث بلغ مجموع هذه الودائع 2236.8 مليون دولار. وقد كانت نسبة الزيادة أعلى في الضفة الغربية فبلغت (9.4%) مقابل (0.5%) في قطاع غزة، مما أدى الى ارتفاع نصيب الضفة الغربية في مجمل الودائع في من 73.5% الى 75.1%.

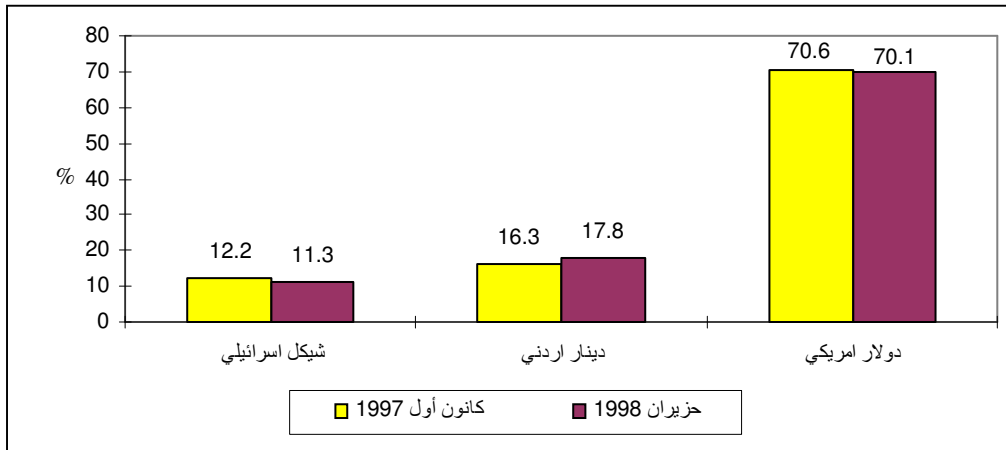
تواصل انخفاض حصّة كل من الشيكل الاسرائيلي والدينار الأردني من مجمل الودائع المصرفية في الضفة الغربية وقطاع غزة لصالح الدولار الأمريكي. ومع نهاية حزيران 1998 بلغت حصّة الشيكل 15.1%، وحصّة

الشكل 1-6 أ: حصّة العملات الثلاث من مجموع الودائع في الضفة الغربية



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

الشكل 1-6 ب: حصّة العملات الثلاث من مجموع الودائع في قطاع غزة

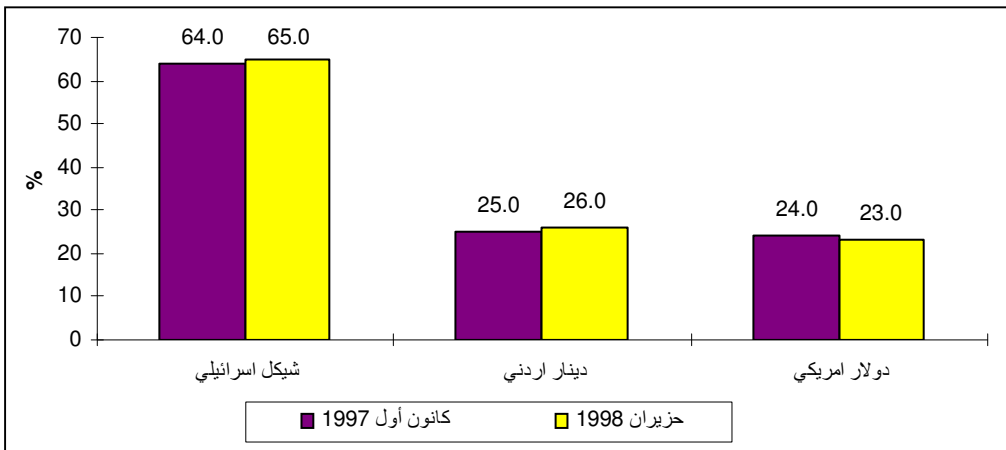


المصدر: سلطة النقد الفلسطينية .
* باستثناء القدس الشرقية.

وجد انها استمرت بالانخفاض في الودائع
الدولارية بينما ارتفعت في الودائع بالشيكل
الاسرائيلي والدينار الأردني. (انظر الشكل
2-6).

بقيت حصة الحسابات الجارية من
مجمل الودائع المصرفية في الضفة الغربية
وقطاع غزة مستقرة (حوالي 30%). وعند
النظر الى حصة الحسابات الجارية من مجمل
الودائع بالعملات الثلاثة المتداولة كل على حدة

الشكل 2-6: حصة الحسابات الجارية من مجمل الودائع بالعملات الثلاث في الضفة والقطاع



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية .

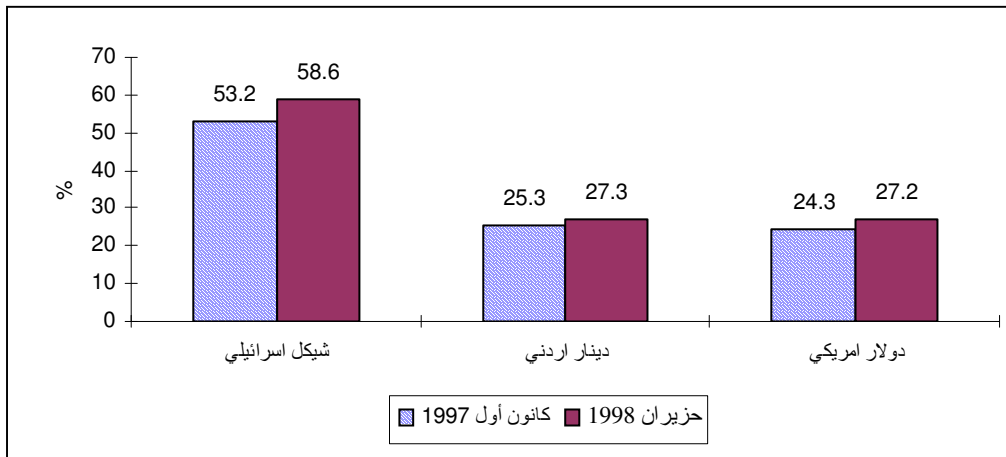
1998 ليبلغ 718.1 مليون دولار. وقد أدى
ذلك الى ارتفاع نسبة القروض للودائع
المصرفية في الضفة والقطاع من 29.3% في

ارتفع حجم الائتمان المصرفي في
الضفة الغربية وقطاع غزة بحوالي 105.3
مليون دولار خلال النصف الاول من عام

حسابات الدينار (27.3%). وهذا تطور ايجابي نظرا لاستمرار ارتفاع حصة الدولار من مجمل الودائع في الضفة والقطاع وتردد البنوك سابقا في اعطاء قروض مقيمة بالدولار (انظر المراقب الاقتصادي، 1997: العدد الأول).

نهاية كانون أول 1997 الى 32.1% في نهاية حزيران 1998. وقد كان معظم الارتفاع في حجم الاقراض (64.1% من الزيادة) في القروض المقيمة بالدولار. (انظر الشكل 6-3). ومع نهاية حزيران 1998 قاربت نسبة القروض للودائع لحسابات الدولار في مصارف الضفة والقطاع (27.2%) نسبتها في

شكل 6-3: نسبة القروض الى اجمالي الودائع بالعملة الثلاث في الضفة والقطاع

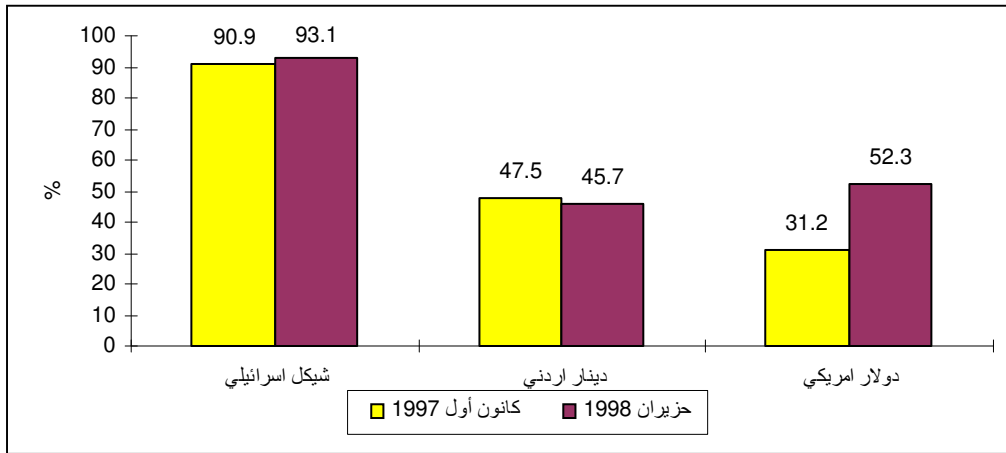


المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

61.5%، مقارنة بـ 53.2% في نهاية كانون الأول 1997. ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي للقروض المقيمة بالدولار. (انظر الشكل 6-4).

ارتفعت حصة الجاري مدين من مجمل القروض في الضفة والقطاع بشكل كبير في النصف الأول من عام 1998، وهذا معاكس للاتجاه السائد في السنوات الأربعة الأخيرة. ففي نهاية حزيران 1998 بلغت هذه الحصة

الشكل 6-4: حصة الجاري - مدين من مجمل الاقراض بالعملة الثلاث في الضفة والقطاع



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية .

2-6 السوق المالي

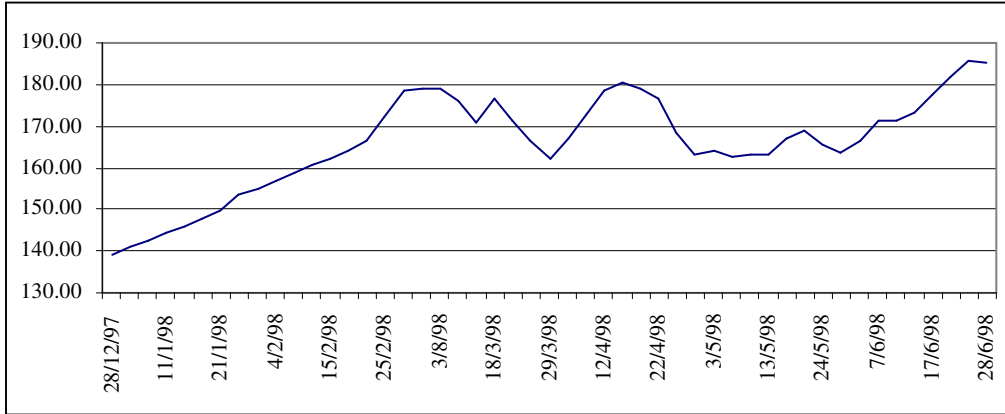
القدس خلال النصف الأول من عام 1998 مستمرا، اذ تخلله تذبذبات كثيرة. وفيما يتعلق بأسعار الأسهم فبالإضافة لشركة الاتصالات الفلسطينية، حصل ارتفاع في أسهم أربعة شركات أخرى في النصف الأول من عام 1998. وفي الوقت نفسه انخفضت أسعار اسهم سبعة شركات، وبقيت أسعار اسهم الشركات السبع الباقية عند مستواها خلال هذه الفترة (انظر الشكل 5-6).

ارتفع حجم التداول في سوق فلسطين المالي خلال النصف الأول من عام 1998. وقد كانت نسبة التداول في الجلسة الواحدة للقيمة السوقية للأسهم المدرجة في هذه الفترة 0.11%، مقارنة بـ 0.15%، ومع ذلك فقد استمر التذبذب الشديد في حجم التداول، وسيطرت شركة الاتصالات الفلسطينية على حجم التداول خلال هذه الفترة.

تم ادراج شركة واحدة جديدة في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال النصف الأول من عام 1998. وبذلك أصبح عدد الشركات المدرجة 20 شركة بقيمة سوقية مقدارها 473 مليون دولار. وفي نفس الفترة تم رفع الحد اليومي المسموح به لتذبذب أسعار الأسهم من 2% الى 5%.

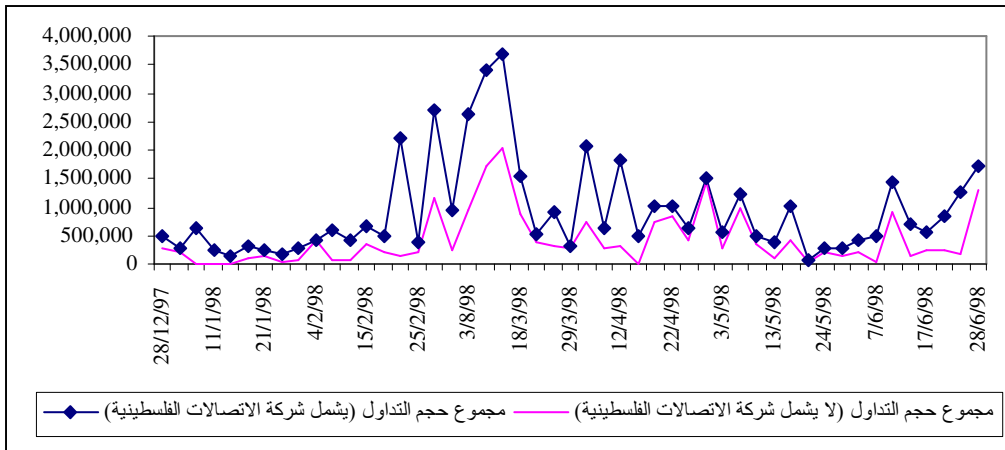
استمر ارتفاع مؤشر القدس، الذي يقيس الاداء العام للسوق، خلال النصف الأول من عام 1998. ومع نهاية حزيران 1998 بلغ مؤشر القدس 185.3، مقارنة بـ 139.1 في نهاية كانون أول 1997، وهذا يشكل زيادة مقدارها 33.2%. (انظر الشكل 5-6). عما كان عليه سنة 1997. وتعود معظم الزيادة في مؤشر القدس في النصف الأول من عام 1998 لشركة الاتصالات الفلسطينية. ولكن خلافا لما حدث عام 1997، لم يكن الارتفاع في مؤشر

الشكل 5-6: مؤشر القدس



المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية.

الشكل 6-6: حجم التداول في سوق فلسطين للأوراق المالية



المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية.

المراجع

- البنك الدولي (1998). تقرير حول مشروع التطوير القانوني، القدس: بعثة البنك الدولي المقيمة في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- وزارة المالية الفلسطينية وصندوق النقد الدولي (1998/1997) تقرير عن التطورات المالية الأخيرة في الضفة والقطاع، اعداد مختلفة. غزة.
- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية (1998/1997). مستويات الإنفاق والاستهلاك في الضفة الغربية وقطاع غزة، رام الله: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية.
- _____ (1998/1997/1996). إحصاءات الإنشاءات: رخص الأبنية، أعداد مختلفة. رام الله: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية.
- _____ (1998/1997/1996). الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، أعداد مختلفة. رام الله: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية.
- _____ (1998/1997/1996). الأنشطة الفندقية في فلسطين، أعداد مختلفة. رام الله: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية.
- _____ (1998/1997/1996/1995). مسح القوى العاملة، أعداد مختلفة. رام الله: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية.
- _____ (1998) مسح الخدمات ، النتائج الرئيسية. رام الله: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية.
- الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة (1997)، التقرير السنوي لجمعية القانون – 1997، القدس.
- مركز البحوث والدراسات الفلسطينية (1998)، نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني، استطلاع رقم 30، عملية السلام وأوضاع الديمقراطية في فلسطين،.
- مركز المعلومات الفلسطيني لحقوق الإنسان. (1996). الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني، جدول ملخص من البيانات الواردة في "هذا الشهر" للفترة كانون أول 1987- آب 1996. القدس: جمعية الدراسات العربية.
- مركز الاحصاء الاسرائيلي (1998/1997/1996) النشرة الاحصائية الشهرية، اعداد مختلفة، القدس: مركز الاحصاء الاسرائيلي.

مركز الاحصاء الاسرائيلي (1975/1988/1994) الكتاب الاحصائي السنوي، اعداد مختلفة، القدس:
مركز الاحصاء الاسرائيلي .

مركز الاحصاء الاسرائيلي ووزارة السياحة الاسرائيلية (1998) النشرة الاحصائية الربعية عن
الفنادق والسياحة، اعداد مختلفة، القدس: مركز الاحصاء الاسرائيلي .

STATISTICAL ANNEX

ملحق إحصائي

جدول 1A: الأراضي المصادرة في الضفة الغربية وقطاع غزة

Confiscated Land in the :1Table A
West Bank and Gaza Strip

مساحة الأرض المصادرة (دونم))Dunum)Confiscated Land	السنة Year
10,000	1988
75,000	1989
227,335	1990
80,594	1991
14,669	1992
49,466	1993
5,119	1994
24,867	1995
6,000	1996
24,938	*1997

المصدر: 1988-1995 : المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.
1996 : أرقام تقريبية مبنية على أساس معلومات من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

1997 : التقرير السنوي لجمعية القانون (1997)، الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة: القدس.

* هذا الرقم أقل بكثير من الأرقام التي نشرت سابقا باعتماد مصادر أخرى بسبب احتساب بعض المصادرات أكثر من مرة أثناء التوثيق.

Sources: 1988 - 1995 : PHRIC.

1996 : Approximate numbers based on data provided by the PHRIC.

1997 : 1997 Annual report for the LAW Society, The Palestinian Society for the Protection of Human Rights and the Environment: Jerusalem.

* This figure is much lower than figures published earlier using other sources due to double counting in the documentation process.

جدول 2A: أيام الإغلاقات

Closures :2Table A

عدد أيام الإغلاق Number of Closure Days		السنة - الشهر Month - Year	
Gaza Strip قطاع غزة	West Bank* الضفة الغربية*		
26	17	1993	
76	58	1994	
102	84	1995	
138	132	1996	
70	85	1997	
4	4	1998	
0	0	كانون ثان	January
0	0	شباط	February
0	0	آذار	March
3	3	نيسان	April
1	1	أيار	May
0	0	حزيران	June

المصدر: 1993-1995 : المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

1996-1998 : وزارة العمل الفلسطينية.

• لا تشمل القدس الشرقية.

Sources: 1993 - 1995 : PHRIC.

1996-1998 : Palestinian Ministry of Labor.

* Excluding East Jerusalem.

جدول 3A: مساحة الأبنية الجديدة المرخصة في الضفة الغربية وقطاع غزة (بالآلاف الأمتار
المربعة)

Area of Licensed New Buildings in the WBGS :3Table A
(in thousand square meters)

الضفة الغربية West Bank		قطاع غزة Gaza Strip		الضفة والقطاع WBGS		الربع - السنة Year- Quarter
المجموع Total	منه سكني Thereof Residential	المجموع Total	منه سكني Thereof Residential	المجموع Total	منه سكني Thereof Residential	
213.24	163.24	62.29	52.38	275.53	215.62	1996-I
343.83	266.33	40.57	36.86	384.40	303.19	1996-II
415.30	340.81	124.21	106.43	539.51	447.25	1996-III
483.66	377.37	74.05	51.90	557.71	429.27	1996-IV
115.40	104.70	5.70	5.70	121.10	110.40	1997-I
412.70	350.20	72.40	44.20	485.10	394.40	1997-II
415.80	362.50	68.10	58.90	483.50	421.00	1997-III
402.70	349.90	47.50	35.20	450.20	384.80	1997-IV
363.6	300.7	84.2	55.8	447.8	356.5	1998-I
370.4	302.5	54.5	44.9	424.9	347.4	1998-II

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، إحصاءات الإنشاءات: رخص الأبنية، أعداد مختلفة.

.various issues ,Building Licenses :Construction Statistics ,PCBS :Source

جدول 4A: عدد السياح الوافدين إلى بيت لحم

Table A4: Number of Visitors to Bethlehem

عدد السياح Number of Visitors	الشهر ، السنة Month, Year
902,644	1993
965,424	1994
1,010,000	1995
923,338	1996
537,643	1997
303,064	النصف الأول من 1998 First-Half 1998
36,069	كانون ثان Jan-98
40,149	شباط Feb-98
51,586	آذار Mar-98
61,846	نيسان Apr-98
64,630	أيار May-98
48,784	حزيران Jun-98

المصدر: 1996 - 1998 : وزارة السياحة الفلسطينية .
سنوات سابقة: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية.

.The Palestinian Ministry of Tourism :1998-1996 :Sources

.ICBS :arsPrevious ye

جدول 5A: إحصائيات الفنادق في الضفة الغربية وقطاع غزة

Table A5: WBS Hotel Statistics

متوسط إشغال الغرف Room Occupancy Rate	عدد الغرف Number of Rooms	عدد الفنادق Number of Hotels	الشهر - السنة Month-Year
30.68	2,605	60	كانون أول 95-98
23.85	2,902	72	كانون أول 96-98
18.40	3,411	85	كانون أول 97-98
20.30	3,504	88	كانون ثاني 98-98
25.20	3,505	88	شباط 98-98
27.40	3,555	90	آذار 98-98
34.60	3,545	89	نيسان 98-98
29.80	3,602	91	ايار 98-98
24.00	3,580	90	حزيران 98-98

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية، اعداد مختلفة.
Source: PCBS, Hotel Activities in Palestine, various issues

جدول A6: الأرقام القياسية للأسعار ومعدلات تغيرها الشهرية للفترة من كانون ثان 1996- حزيران 1998
 Table A6: Consumer Price Index and Monthly Inflation Rate
 by Region: January 1996- June 1998

القدس الشرقية East Jerusalem		قطاع غزة Gaza Strip		بقية الضفة الغربية Rest of West Bank		جميع المناطق All Regions		السنة Year	الشهر Month
معدل التغير الشهري (%) change	الرقم القياسي للأسعار (CPI)	معدل التغير الشهري (%) change	الرقم القياسي للأسعار (CPI)	معدل التغير الشهري (%) change	الرقم القياسي للأسعار (CPI)	معدل التغير الشهري (%) change	الرقم القياسي للأسعار (CPI)		
	96.51		97.61		97.04		97.65	1996	Jan. كانون ثان
1.84	98.29	0.40	98.00	2.69	99.65	0.31	97.95	1996	Feb. شباط
1.28	99.55	2.79	100.73	1.84	101.48	1.85	99.76	1996	Mar. آذار
0.26	99.81	-2.22	98.49	-2.29	99.16	-0.44	99.32	1996	April نيسان
0.76	100.57	1.97	100.34	0.34	99.50	1.26	100.57	1996	May أيار
-0.37	100.20	-1.43	97.99	-0.64	98.86	-0.98	99.58	1996	June حزيران
-0.32	99.88	1.79	100.76	1.82	100.66	1.08	100.66	1996	July تموز
0.99	100.87	1.09	101.86	-0.01	100.65	0.52	101.18	1996	Aug. آب
0.71	101.59	0.81	102.69	1.01	101.67	0.82	102.01	1996	Sep. أيلول
0.19	101.79	-0.28	102.40	0.31	101.99	-0.02	101.99	1996	Oct. تشرين أول
-0.42	101.35	-0.28	102.11	0.25	102.24	-0.24	101.75	1996	Nov. تشرين ثان
1.51	102.88	1.61	103.75	1.62	103.90	1.81	103.59	1996	Dec. كانون أول
1.28	104.20	1.83	105.65	1.17	105.12	1.11	104.74	1997	Jan. كانون ثان
0.75	104.98	2.54	108.33	1.17	106.35	1.54	106.35	1997	Feb. شباط
0.52	105.53	-0.27	108.04	0.48	106.86	-0.09	106.25	1997	Mar. آذار
0.82	106.40	-0.26	107.76	0.50	107.39	1.28	107.61	1997	April نيسان
-0.41	105.96	-0.77	106.93	-0.13	107.25	-1.30	106.21	1997	May أيار
0.74	106.74	0.19	107.13	-0.10	107.14	0.53	106.77	1997	June حزيران
1.22	108.04	1.49	108.73	0.47	107.64	1.13	107.98	1997	July تموز
0.13	108.18	1.90	110.80	0.71	108.40	0.52	108.54	1997	Aug. آب
0.57	108.80	-0.32	110.44	.039	108.82	0.00	108.54	1997	Sept. أيلول
0.14	108.95	-0.41	109.99	-0.07	108.74	0.40	108.97	1997	Oct. تشرين أول
0.38	109.36	0.73	110.79	-0.37	108.34	0.20	109.19	1997	Nov. تشرين ثان
0.72	110.15	0.13	110.93	0.54	108.93	0.22	109.43	1997	Dec. كانون أول
1.97	112.32	1.44	112.53	2.03	111.14	2.22	111.86	1998	Jan. كانون ثان
-0.66	111.58	0.40	112.98	0.17	111.33	-0.36	111.46	1998	Feb. شباط
-0.29	111.26	-0.52	112.39	-1.01	110.21	-0.75	110.62	1998	Mar. آذار
-0.15	111.09	0.83	113.32	-0.50	109.66	-0.28	110.31	1998	April نيسان
0.96	112.16	0.11	113.44	1.42	111.22	0.88	111.28	1998	May أيار
-0.13	112.01	-0.11	113.31	0.00	111.22	-0.08	111.19	1998	June حزيران

Source: PCBS, Consumer Price Index,

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، أعداد مختلفة،
 various issues.

جدول A7: أسعار الصرف والتغير في القيمة الشرائية للفترة من كانون أول 1996- حزيران 1998

Table A7: Exchange Rates and the Change in Purchasing Power for December 1996- June 1998

الدولار (\$) (\$)			الدينار (JD) (JD)			معدل التضخم الشهري (%) Monthly Inflation Rate	السنة Year	الشهر Month
معدل التغير للقوة الشرائية Change in Purchasing Power	معدل التغير في سعر الصرف (%) Change in Exchange Rate	سعر الصرف شيكل/ دولار Exchange Rate NIS/US \$	معدل التغير للقوة الشرائية Change in Purchasing Power	معدل التغير في سعر الصرف (%) Change in Exchange Rate	سعر الصرف شيكل/ دينار Exchange Rate NIS/D			
-0.67	1.13	3.300	-0.61	1.20	4.655	1.81	1996	كانون أول Dec.
-0.66	0.45	3.315	-0.68	0.43	4.675	1.11	1997	كانون ثان Jan.
-0.24	1.30	3.358	-0.36	1.18	4.730	1.54	1997	شباط Feb.
1.14	1.04	3.393	1.15	1.06	4.780	-0.09	1997	آذار Mar.
0.40	1.68	3.450	0.18	1.46	4.850	1.28	1997	نيسان Apr.
1.24	-0.06	3.448	1.26	-0.04	4.848	-1.30	1997	أيار May
3.59	4.12	3.590	3.43	3.96	5.040	0.53	1997	حزيران June
-1.24	-0.11	3.586	-1.13	0.00	5.040	1.13	1997	تموز July
-2.08	-1.56	3.530	-1.81	-1.29	4.975	0.52	1997	أب Aug.
-0.06	-0.06	3.528	-0.20	-0.20	4.965	0.00	1997	أيلول Sept.
0.91	1.30	3.574	0.91	1.31	5.030	0.40	1997	تشرين أول Oct.
-0.48	-0.28	3.564	-0.40	-0.20	5.020	0.20	1997	تشرين ثان Nov.
-0.33	-0.11	3.560	-0.42	-0.20	5.010	0.22	1997	كانون أول Dec.
-1.66	0.56	3.580	-1.42	0.80	5.050	2.22	1998	كانون ثان Jan.
0.92	0.56	3.600	0.56	0.20	5.060	-0.36	1998	شباط Feb.
0.75	0.00	3.600	0.75	0.00	5.060	-0.75	1998	آذار Mar.
4.72	4.44	3.760	4.63	4.35	5.280	-0.28	1998	نيسان Apr.
-2.74	-1.86	3.690	-2.40	-1.52	5.200	0.88	1998	أيار May
-0.19	-0.27	3.680	-0.30	-0.38	5.180	-0.08	1998	حزيران June

المصدر: معدلات التضخم بالشيكل تم الحصول عليها من دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، أعداد مختلفة.

أسعار صرف العملات للفترة من كانون ثاني 1998- حزيران 1998 تم الحصول عليها من دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، وهي معدلات الصرف الشهرية. أما للفترة السابقة فقد جمعت في "ماس".

Source: Inflation rates were taken from PCBS consumer price survey. Exchange rates for the period between January –June 1998 were taken from the PCBS. Exchange rates for the previous period were collected by MAS.

جدول A9: توزيع العمالة الفلسطينية بين الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصاد المحلي

Table A9: Distribution of Palestinian Employment Between the Israeli Economy and the Local Economy

الربع - السنة Year - Quarter	عدد العاملين (1000) Employment (1000)			نسبة العاملين (%) Employment (%)		
	محلي Domestic		اسرائيل والمستوطنات Israel & Settlements	محلي Domestic		إسرائيل والمستوطنات Israel & Settlements
	القطاع الخاص Private	القطاع العام* Public*		القطاع الخاص Private	القطاع العام* Public*	
95-IV	284.51	53.60	64.88	70.6	13.3	16.1
96-II	275.70	70.36	38.45	71.7	18.3	10
96-III	279.31	71.08	67.74	66.8	17.0	16.2
96-IV	279.37	75.88	75.88	64.8	17.6	17.6
97-I	270.23	77.27	79.40	63.3	18.1	18.6
97-II	305.00	78.09	76.25	66.4	17.0	16.6
97-III	295.03	78.32	71.64	66.3	17.6	16.1
98-I	296.30	87.35	98.93	61.4	18.1	20.5
98-II	313.09	87.03	114.83	60.8	16.9	22.3

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسح القوى العاملة، أعداد مختلفة.

• أعد خصيصاً من قبل دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية لماس.

.various issues ,Labor Force Survey ,PCBS :Source
.Compiled by PCBS for MAS *

جدول A10: توزيع العاملين الفلسطينيين في الاقتصاد المحلي حسب القطاع الاقتصادي (%) *

Distribution of Palestinians Employed in the :10Table A

*(%) Local Economy by Sector

المجموع	الخدمات وغيرها	النقل والتخزين والاتصالات	التجارة والفنادق والمطاعم	الإتشاءات	الصناعة والمناجم	الزراعة	الربع - السنة
Total	Services and Others	Transportation, Storage & Communication	Commerce, Hotels & Restaurants	Construction	Mining, Quarrying & Manufacturing	Agriculture	Quarter-Year
الضفة الغربية وقطاع غزة West Bank and Gaza Strip							
100	34.6	5.1	20.5	10.3	17.4	12	1997-I
100	31.3	5.8	19.9	9.7	16.9	16.4	1997-II
100	31.8	5.5	20.8	11.8	16.4	13.6	1997-III
100	33.3	5.3	20.3	10.7	17.9	12.5	1998-I
100	32.5	5.5	19.4	11.8	16.7	14.1	1998-II
الضفة الغربية West Bank							
100	30.2	5.7	21.1	10.5	18.6	13.9	1997-I
100	26.7	6.1	20.3	9.7	17.6	19.6	1997-II
100	27.8	5.7	21.1	12.0	17.4	16.0	1997-III
100	27.9	5.7	21.0	11.0	19.8	14.6	1998-I
100	26.8	5.9	20.0	12.0	18.2	17.0	1998-II
قطاع غزة Gaza Strip							
100	43.8	3.8	19.3	10	15	8.1	1997-I
100	41.5	5.2	19	9.8	15.2	9.3	1997-II
100	44.9	4.9	20.6	10.7	13.2	5.7	1997-III
100	44.5	4.6	19.1	10.2	13.8	7.8	1998-I
100	44.7	4.9	18.0	11.5	13.3	7.6	1998-II

Source: PCBS, Labor Force Survey

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسح القوى العاملة، أعداد مختلفة.

various issues.

* Excludes WBGS workers & in Israel settlements. في إسرائيل والمستوطنات.

* لا تشمل العمال الفلسطينيين

جدول A11 : توزيع الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستعمرات الاستيطانية حسب القطاع الاقتصادي (%)

Distribution of WBGS Workers Employed in Israel :11Table A
(%) and the Settlements by Sector

الزراعة Agriculture	الصناعة Industry	الإشاعات Construction	التجارة والفنادق والمطاعم telsHo ,Commerce and Restaurants	النقل والتخزين والاتصالات ,Transportation &Storage sCommunication	الخدمات وغيرها Services and Others	retrauQ –Year الربع - السنة
14.0	18.0	54.0	--	--	--	1975
14.5	18.1	45.6	--	--	--	1987
10.3	5.7	72.6	--	--	--	1993
10.0	14.0	50.6	12.7	2.4	10.2	IV-1995
14.2	18.8	42.9	13.0	1.8	9.2	II-1996
10.2	13.9	55.4	12.9	1.6	5.9	III-1996
10.8	13.5	56.6	13.4	1.1	4.6	IV-1996
9.8	12.8	57.1	13.2	1.3	5.8	I-1997
11.7	15.8	54.9	12.0	1.6	4.0	II-1997
10.5	13.5	52.9	14.3	1.9	6.9	III-1997
10.2	11.3	58.6	11.8	1.7	6.4	I-1998
12.4	11.7	55.1	12.5	1.2	7.1	II-1998

المصدر: 1975, 1987, 1993 : مركز الإحصاء الإسرائيلي.

1995-1998: مشتق من مسح القوى العاملة، دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، أعداد مختلفة.

-- هذه القطاعات مشمولة تحت تصنيف "أخرى" في الإحصاءات الإسرائيلية ولا ترد بشكل منفصل.

Sources : 1975, 1987, 1993 : ICBS Statistical Abstract of Israel

Derived from PCBS Labor Surveys :1998-1995

-- statistics These sectors are included under category "other" in Israeli

جدول A12: الأجور الإسمية والحقيقية بالشيكال الاسرائيلي

Nominal and Real Wages in NIS :12Table A

الربع - السنة -Year Quarter	الضفة الغربية West Bank		قطاع غزة Gaza Strip		إسرائيل والمستوطنات Settlements & Israel	
	متوسط الأجور اليومية الإسمية Nominal Average Daily (NIS) Wage	متوسط الأجور اليومية الحقيقية* Average Daily Wage at Constant *(NIS)Prices	متوسط الأجور اليومية الإسمية Nominal Average Daily (NIS)Wage	متوسط الأجور اليومية الحقيقية* Average Daily Wage at Constant Prices *(NIS)	متوسط الأجور اليومية الإسمية Nominal Average Daily (NIS)Wage	متوسط الأجور اليومية الحقيقية* Average Daily Wage at Constant *(NIS)Prices
IV-95	56.50		44.50		81.50	
II-96	47.40	47.72	40.80	41.02	75.00	75.04
III-96	49.00	48.40	43.30	42.48	85.60	84.37
IV-96	46.20	44.72	36.90	35.66	91.00	88.33
I-97	46.20	43.34	36.90	34.11	90.00	84.67
II-97	52.40	48.85	44.60	41.48	92.40	86.47
III-97	54.40	50.24	43.80	39.82	90.70	83.71
I-98	54.50	49.15	46.20	41.02	96.40	86.60
II-98	57.60	52.03	46.60	41.11	97.40	87.80

,Labor Force Survey ,PCBS :Source

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسح القوى العاملة، أعداد مختلفة.

.various issues

inter w At *

* حسب بناء على أسعار الربع الأول من عام 1996.

.prices 1996

جدول A14-1: الودائع المصرفية في البنوك العاملة في الضفة الغربية

* Bank Deposits for Banks Operating in the West Bank :1-14Table A

مجموع (مليون دولار) Total Deposits (Mil)\$US	***West Bank الضفة الغربية									الشهر - السنة Year -Month
	حسابات الدولار Accounts \$US			حسابات الدينار + + JD Accounts			حسابات الشيكال + + NIS Accounts			
	لأجل Time	توفير Saving	جاري Current	لأجل Time	توفير Saving	جاري Current	لأجل Time	توفير Saving	جاري Current	
336.98	3.75	0.34	3.37	77.52	58.19	138.76	3.41	0.23	45.75	94-Dec كانون
571.39	35.58	0.19	14.84	141.36	111.98	150.9	20.78	1.42	85.75	95-Oct تشرين أول
585.86	40.33	0.25	16.83	143.5	110.19	142.71	24.65	1.65	89.45	95-Nov تشرين ثان
787.88	120.81	5.09	77.71	169.09	124.06	155.23	44.03	0.47	92.10	95-Dec كانون أول
774.78	107.95	3.54	67.31	150.75	137.30	150.41	45.59	3.66	96.97	96-Jan كانون ثان
822.98	130.52	4.54	55.75	173.11	132.65	158.26	48.15	4.58	106.11	96-Feb شباط
877.22	140.05	5.29	58.32	182.20	149.91	165.61	46.44	4.49	111.26	96-Mar آذار
951.69	152.02	6.34	63.22	201.37	164.00	165.48	57.99	4.38	123.89	96-Apr نيسان
972.31	170.32	7.29	64.21	216.90	160.34	161.71	55.91	4.87	119.76	96-May أيار
1009.04	183.56	9.80	77.73	208.65	172.04	162.48	50.33	7.25	128.87	96-Jun حزيران
1064.62	200.99	11.41	92.63	218.61	172.65	162.90	59.67	7.21	127.15	96-Jul تموز
1102.43	226.12	13.94	101.44	208.90	169.71	155.02	58.36	8.02	147.60	96-Aug آب
1136.88	215.52	16.07	138.76	208.54	171.02	156.40	67.48	6.94	144.15	96-Sep أيلول
1176.03	259.51	16.22	112.38	215.14	172.99	148.63	80.51	7.09	152.15	96-Oct تشرين أول
1210.20	241.77	16.79	141.48	216.41	174.65	150.92	86.17	7.79	161.41	96-Nov تشرين
1249.44	284.81	18.28	111.31	223.82	180.46	162.04	84.69	7.98	163.45	96-Dec كانون أول
1248.92	279.98	18.37	124.72	244.49	180.95	153.18	75.63	9.57	150.56	97-Jan كانون ثان
1288.00	290.87	19.87	126.34	250.16	181.69	154.71	76.75	8.12	165.95	97-Feb شباط
1315.32	316.70	23.36	117.51	254.16	181.60	152.53	89.53	8.58	161.19	97-Mar آذار
1342.92	348.00	22.40	117.00	248.09	181.42	154.16	83.73	11.16	165.99	97-Apr نيسان
1390.96	340.38	21.56	152.33	258.58	181.56	149.78	76.80	8.90	181.96	97-May أيار
1339.28	341.66	22.75	139.45	255.71	185.95	153.55	65.32	9.52	153.67	97-Jun حزيران
1375.57	351.18	25.30	145.64	246.45	183.86	152.82	71.83	9.99	153.20	97-July تموز
1434.46	378.00	25.32	153.40	266.35	182.83	153.71	70.96	10.53	179.53	97-Aug آب
1455.33	387.94	26.19	155.95	271.26	183.18	157.52	73.24	11.21	170.16	97-Sept ايلول
1571.10	496.36	26.81	159.88	280.15	184.87	157.52	74.15	13.43	157.19	97-Oct تشرين أول
1608.26	501.98	29.21	152.62	288.17	185.92	152.04	83.05	13.18	183.09	97-Nov تشرين ثان
1535.38	426.10	29.91	165.87	279.53	193.53	155.09	71.06	13.85	180.66	97-Dec كانون أول
1534.07	449.84	30.27	150.81	277.92	192.13	155.61	82.73	13.42	162.70	98-Jan كانون ثان
1562.72	464.99	32.35	152.43	247.11	227.00	138.46	87.48	14.05	175.57	98-Feb شباط
1595.59	476.80	32.55	163.96	274.45	191.06	151.29	87.21	12.49	184.33	98-Mar آذار
1620.33	504.15	35.08	171.30	263.48	191.60	152.27	75.46	12.24	194.78	98-Apr نيسان
1646.47	531.63	37.54	179.99	271.93	194.63	140.48	90.49	12.92	168.60	98-May أيار
1679.32	536.47	38.14	187.19	261.70	199.56	156.52	73.86	13.68	193.22	98-Jun حزيران

المصدر : سلطة النقد الفلسطينية لعام 1996-1998 ، وملفات ماس للأعوام الأخرى.

* الارقام في هذا الجدول هي ارقام نهاية الشهر.

** الاعددة 2-10 لا تساوي العمود 11 بسبب الودائع في عملات أخرى.

*** الارقام لا تشمل القدس الشرقية.

+ بملايين الدولارات الامريكية.

Sources: Palestinian Monetary Authority for 1996-1998, and MAS files for others.

* The figures refer to the end of period.

** Columns 2-10 do not add up to column 11 because of deposits in other currencies.

*** Excluding East Jerusalem.

+ In millions of US Dollars.

جدول A14-2: الودائع المصرفية في البنوك العاملة في قطاع غزة

*Bank Deposits for Banks Operating in the Gaza Strip :2-14Table A

مجموع (مليون دولار) Total Deposits (Mil)\$US	قطاع غزة Gaza Strip									الشهر - السنة Year -Month
	حسابات الدولار Accounts \$US			حسابات الدينار + + JD Accounts			حسابات الشيكال + + NIS Accounts			
	لأجل Time	توفير Saving	جاري Current	لأجل Time	توفير Saving	جاري Current	لأجل Time	توفير Saving	جاري Current	
185.80										94-Dec كانون أول
399.23										95-Dec كانون أول
476.79	158.65	6.41	85.32	70.35	13.78	32.46	36.88	6.48	62.03	96-Jan كانون ثان
437.52	157.51	6.89	88.42	25.14	25.15	29.13	33.04	3.64	65.07	96-Feb شباط
446.06	189.33	7.26	71.89	27.66	17.57	32.25	36.21	3.67	55.80	96-Mar آذار
448.20	180.98	7.51	94.11	27.65	20.84	32.94	49.92	3.38	35.16	96-Apr نيسان
483.72	218.05	7.09	73.00	29.06	20.38	32.07	43.29	3.56	53.01	96-May أيار
529.14	223.06	8.89	80.92	28.72	21.18	30.27	58.17	3.21	52.22	96-Jun حزيران
464.55	199.31	9.54	68.98	26.69	18.90	26.46	49.96	3.28	38.48	96-Jul تموز
500.16	212.41	10.19	85.73	32.26	21.01	24.90	67.42	3.79	33.60	96-Aug آب
523.76	227.86	10.88	89.61	33.49	20.76	27.80	62.26	3.13	39.90	96-Sep أيلول
457.90	206.33	10.41	68.94	34.80	19.33	24.68	58.87	3.41	23.45	96-Oct تشرين أول
464.27	195.87	10.07	83.38	35.74	21.88	20.87	61.22	3.17	24.26	96-Nov تشرين ثان
461.86	185.12	9.57	102.89	35.92	22.55	20.86	54.16	3.66	24.94	96-Dec كانون أول
471.58	220.82	11.59	84.43	34.55	21.16	21.38	42.26	4.00	28.78	97-Jan كانون ثان
504.12	239.52	9.95	79.47	32.95	20.51	22.81	52.74	3.28	34.44	97-Feb شباط
522.56	255.53	9.97	75.29	36.67	23.30	25.42	60.55	3.99	28.56	97-Mar آذار
449.10	179.28	10.19	87.86	37.67	23.66	22.98	52.65	4.15	28.26	97-Apr نيسان
437.10	168.49	11.13	85.57	34.28	23.81	24.59	49.40	4.19	31.45	97-May أيار
448.71	208.33	9.88	67.86	39.76	24.01	22.02	39.42	3.31	29.11	97-Jun حزيران
463.15	204.53	10.40	76.47	38.09	24.31	26.51	34.26	3.45	40.15	97-July تموز
497.24	234.77	10.58	83.54	41.46	23.67	24.01	33.99	3.27	35.01	97-Aug آب
507.12	262.36	10.68	69.21	42.20	23.52	26.36	31.72	3.35	31.17	97-Sept ايلول
545.54	271.89	14.17	79.74	42.36	24.52	28.00	29.17	5.65	44.13	97-Oct تشرين أول
559.70	290.49	14.09	83.88	41.06	25.58	25.20	28.38	4.76	39.86	97-Nov تشرين ثان
554.75	303.82	14.97	73.00	41.89	24.87	23.52	31.72	4.56	31.36	97-Dec كانون أول
567.55	313.76	11.62	72.39	41.10	23.46	24.36	33.19	3.52	36.80	98-Jan كانون ثان
545.74	278.95	15.83	72.51	40.68	24.14	29.63	32.18	4.51	41.66	98-Feb شباط
535.79	270.56	16.33	77.11	42.29	25.15	27.81	30.91	4.25	35.84	98-Mar آذار
549.94	292.52	16.98	78.21	43.93	25.64	26.90	30.18	4.25	26.03	98-Apr نيسان
547.91	286.49	17.34	76.49	44.47	23.62	28.34	28.40	4.45	33.85	98-May أيار
557.43	292.30	18.17	80.34	45.52	25.83	27.74	27.71	4.33	30.92	98-Jun حزيران

المصدر : سلطة النقد الفلسطينية لعام 1996-1998 ، وملفات ماس للأعوام الأخرى.

* الأرقام في هذا الجدول هي أرقام نهاية الشهر.

** الأعمدة 2-10 لا تتساوي العمود 11 بسبب الودائع في عملات أخرى.

+ بملايين الدولارات الأمريكية.

Sources: Palestinian Monetary Authority for 1996-1998, and MAS files for others.

* The figures refer to the end of period.

** Columns 2-10 do not add up to column 11 because of deposits in other currencies.

+ In millions of US Dollars.

جدول A14-3: الودائع المصرفية في البنوك العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة
Table A14-3: Bank Deposits for Banks Operating in the West Bank and Gaza Strip*

مجموع (مليون دولار) Total Deposits (Mil)\$US	***WBGS الضفة والقطاع									الشهر - السنة Year -Month
	حسابات الدولار Accounts \$US			حسابات الدينار + + JD Accounts			حسابات الشيكال + + NIS Accounts			
	لأجل Time	توفير Saving	جاري Current	لأجل Time	توفير Saving	جاري Current	لأجل Time	توفير Saving	جاري Current	
522.78										94-كانون أول
1187.11										95-كانون أول
1251.56	266.60	9.95	152.63	221.09	151.08	182.87	82.47	10.14	159.00	96-كانون ثان
1260.50	288.03	11.43	144.17	198.25	157.80	187.39	81.20	8.22	216.18	96-فبراير شباط
1323.28	329.38	12.55	130.21	209.86	167.48	197.86	82.65	8.16	167.06	96-مارس آذار
1399.89	333.00	13.84	157.33	229.02	184.84	198.42	107.91	7.76	159.05	96-أبريل نيسان
1456.04	388.37	14.38	137.21	245.96	180.72	193.78	99.20	8.44	172.77	96-مايو أيار
1538.18	406.62	18.69	158.65	237.38	193.22	192.75	108.50	10.46	181.09	96-يونيو حزيران
1529.17	400.30	20.95	161.61	245.30	191.55	189.36	109.63	10.50	165.63	96-يوليو تموز
1602.59	438.53	24.13	170.42	241.16	190.72	181.48	125.78	11.81	181.20	96-أغسطس آب
1660.64	443.38	26.95	228.37	242.04	191.78	184.20	129.74	10.07	184.05	96-سبتمبر أيلول
1633.93	465.84	26.63	181.32	249.94	192.32	173.31	139.37	10.50	175.60	96-أكتوبر تشرين أول
1674.47	437.64	26.86	224.86	252.15	196.54	171.79	147.40	10.96	185.67	96-نوفمبر تشرين ثان
1711.30	469.93	27.85	214.20	259.74	203.01	182.90	138.84	11.65	188.39	96-ديسمبر كانون أول
1720.50	500.80	29.96	209.15	279.04	202.11	56	117.89	13.57	179.34	97-كانون ثان
1792.12	530.39	29.82	205.81	283.11	202.20	177.52	129.49	11.40	200.39	97-فبراير شباط
1837.88	572.23	33.33	192.80	290.83	204.90	177.95	150.08	12.57	189.75	97-مارس آذار
1792.02	527.28	32.59	204.86	285.76	205.80	177.14	136.38	15.31	194.25	97-أبريل نيسان
1828.06	508.87	32.69	237.90	292.86	205.37	174.37	126.20	13.09	213.41	97-مايو أيار
1787.99	549.99	32.63	207.31	295.47	209.96	175.57	104.74	12.83	182.78	97-يونيو حزيران
1838.72	555.71	35.70	222.11	302.54	208.17	179.33	106.09	13.44	193.34	97-يوليو تموز
1931.70	612.77	35.90	236.94	308.81	206.50	177.72	104.95	13.80	214.54	97-أغسطس آب
1962.45	650.30	36.87	225.16	313.46	206.70	183.88	104.96	14.56	201.33	97-سبتمبر ايلول
2116.64	768.25	40.98	239.62	322.51	209.39	185.52	103.32	19.08	201.33	97-أكتوبر تشرين أول
2167.96	792.47	43.30	236.50	329.23	211.50	177.24	111.43	17.94	222.95	97-نوفمبر تشرين ثان
2090.13	729.92	44.88	238.87	321.42	218.40	178.61	102.78	18.41	212.02	97-ديسمبر كانون أول
2101.63	763.60	41.89	223.20	319.02	215.59	179.97	115.92	16.94	199.50	98-كانون ثان
2108.46	743.94	48.18	224.94	287.79	251.14	168.09	119.66	18.56	217.23	98-فبراير شباط
2131.38	747.36	48.88	241.07	316.74	216.21	179.10	118.12	16.74	220.17	98-مارس آذار
2170.27	796.67	52.06	249.51	307.41	217.24	179.17	105.64	16.49	220.81	98-أبريل نيسان
2194.38	818.12	54.88	256.48	316.40	218.25	168.82	118.89	17.37	202.45	98-مايو أيار
2236.75	828.77	56.31	267.53	307.22	225.39	184.26	101.57	18.01	224.14	98-يونيو حزيران

المصدر : سلطة النقد الفلسطينية لعام 1996-1998 ، وملفات ماس للأعوام الأخرى.

* الأرقام في هذا الجدول هي أرقام نهاية الشهر.

** الأعمدة 2-10 لا تتساوي العمود 11 بسبب الودائع في عملات أخرى.

*** الأرقام لا تشمل القدس الشرقية.

+ بملايين الدولارات الأمريكية.

Sources: Palestinian Monetary Authority for 1996-1998, and MAS files for others.

* The figures refer to the end of period.

** Columns 2-10 do not add up to column 11 because of deposits in other currencies.

*** Excluding East Jerusalem.

+ In millions of US Dollars.

جدول A16: سعر إغلاق أسهم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في 28 حزيران 1998

Table A16: The Closing Stock Prices of Companies Listed on the Palestine Securities Exchange for June 28, 1998

Percentage Change in First Half 98 نسبة التغير في النصف الأول من 98	Closing Price on Jun. 28 (\$) سعر الإغلاق في 28 حزيران	Closing Price on Dec. 28 (\$) سعر الإغلاق في 28 كانون أول	Listing Date تاريخ الإدراج	Company Name اسم الشركة
0.00	1.48	1.48	14/6/98	Arab Hotels Company Ltd.* الشركة العربية للفنادق
-5.00	0.95	1.00	23/11/97	Arab Islamic Bank البنك الإسلامي العربي
-8.32	3.66	3.99	18/2/97	Arab Insurance Establishment Co. شركة المؤسسة العربية للتأمين
-7.37	1.76	1.90	19/5/97	Arab Company for Paint Products الشركة العربية لصناعة الدهانات
-8.25	1.27	1.38	7/4/97	The Palestine Real Estate Investment Co. شركة فلسطين للاستثمار العقاري
00	1.41	1.41	5/10/98	Arab Investors Co. شركة المستثمرون العرب
00	1.27	12.70	18/2/97	The Arab Real Estate Est.** شركة المؤسسة العقارية العربية
00	1.75	1.75	30/7/97	Arab Care Medical Services شركة الرعاية العربية للخدمات الطبية
7.27	1.18	1.10	18/2/97	Gaza Ahliea Insurance Co. شركة غزة الأهلية للتأمين
00	6.90	6.90	30/7/97	Jerusalem Cigarette Co. شركة سجائر القدس
7.29	8.09	7.54	18/2/97	Jerusalem Pharmaceutical Co. شركة القدس للمستحضرات الطبية
00	1.41	1.41	23/11/97	Al Mezan Investment & Development Co. شركة مؤسسة الميزان
00	2.54	2.54	23/3/97	National Insurance Co. شركة التأمين الوطنية
17.78	1060.00	900	8/6/97	Palestine Development & Investment Inc. شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو)
51.28	5.82	3.85	25/5/97	The Palestine Telecommunications Co. شركة الاتصالات الفلسطينية
00	1.75	1.75	25/5/97	The Palestinian Cement Co. شركة الإسمنت الفلسطينية
74.26	3.07	1.76	31/3/97	Palestine International Bank بنك فلسطين الدولي
-3.36	11.50	11.90	23/3/97	Palestine Investment Bank بنك الاستثمار الفلسطيني
-4.94	1.06	1.11	18/2/97	Palestine Investment & Development Co. الشركة الفلسطينية للاستثمار والإقامة
-10.00	0.90	1.00	19/5/97	Al-Quds Bank for Development & Investment بنك القدس للتنمية والاستثمار

. المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية.

* سعر الإغلاق في 98/6/14.

** حولت الشركة كل سهم إلى عشرة أسهم بتاريخ 98/2/8.

Source: Palestine Securities Exchange Ltd.

* This is the closing price on 14/6/1998.

** On 2/8/1998 the company changed the value of its stocks so that each new stock accounts for 10 stocks.